جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 19، العدد 2
ذو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

https//:doi.org/10.36394 / jsis.v19.i2.12

أسبابُ عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ وأثرهُ عند المُحدِّثين

سعيد محمد بواعنة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك

إربد - الأردن

تاريخ الاستلام: 04-04-2018 **تاريخ القبول: 27-03-2019**

ملخص البحث:

يستهدفُ هذا البحث دراسة مسألةِ عدمِ الإكثار من الروايةِ عن بعضِ الشيوخ من حيثُ أسبابُها، وآثارُها عند المُحدِّثين. وقد سَلك الباحث المنهج الاستقرائي للنصوص المتعلقة بذلك، ثمَّ اعتمدَ المنهج الاستنباطي للوقوفِ على تلكمُ الأسباب، ومَا نجمَ عنها من آثار على واقع الرواية.

وأظهرتِ الدِّراسةُ - بعد استقراءٍ واسعٍ، ودقيق، لكتبِ تراجمِ الرواة - أنَّ عدمِ الإكثار من الرواية عن بعضِ الشيوخ يرجعُ إلىً أسباب دينيّة، وأخرىَ علميّة ومنهجيّة، وثالثة صحيّة، أو نفسيّة، ورابعة زمانية، أو مكانيّة، أو مِهنيّة. واتضح بالبحث أنَّ هذه الأسباب منها ما يكونُ مَردُّهُ حالُ الشيخ نفسِهِ، ومنها ما يعودُ إلى حال الرَّاوي عنه.

وتوصّلت الدراسة أيضًا إلى أنَّ عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ يُعدُّ بالجملَة أمرًا إيجابيًا؛ لِمَا لذلكَ من أثرٍ واضحٍ، وملموسٍ يُسهم في صيانةِ الرّوايةِ عن الخَلل، والغلط، كما وأظهرتِ الدّراسةُ وجودَ بعضِ الآثارً السّلبية لذلك الأمر على صعيد الرَّاوي، أو على واقع الرواية نفسِها.

الكلمات الدالة: عدَم الإكثار، المُحدّثون، الرِّواية، الرُّواة.

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد بن عبد الله، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد استرعى اهتمامي وأنا أطالع في كتب تواريخ الرواة، وكتب التراجم والسؤالات عباراتٍ يُوردها النقّادُ من المحدّثين في تضاعيف تراجم عددٍ وافر من الرواة يقولون فيها عن راوٍ مَـا: إنّه "لم يُكثر عن فلان"، أو" قليلُ السماع من فلان"، أو"قليل الحديث عن فلان"، أو"قليلُ الرِّواية عن فلان". لا بل قد يُسألُ بعضُ الرواةِ عن عدم إكثارهم من الرواية عن شيخ ما، وكذا قد يتساءل النقّاد عن ذلكَ فيما بينهم في حقِّ راوٍ ما.

مشكلة الدراسة:

إنَّ تردّدَ هذه العبارات، وسؤالات النقّاد لبعضهم عن هذا الأمر قد أوقعَ في النّفس فضولا علميا تترجمهُ أسئلة برسم الإجابة حول هذه القضية، ويمكنُ سياقتها على النحو الآتي:

- هل نَصُّ النّقّادِ على عَدم الكثرةِ من الرواية في حقِّ راوٍ ما عن شيخ ما مسألةٌ عابرة أو مقصودةٌ؟
- ما الأسباب التي يَرجعُ إليها تعليلُ القول بِعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عندَ المحدّثين؟
- أيُّهما يعدُّ مَنشأ أسبابِ عدم الإكثار من الرواية، الراوي أو الشيخ المَروي عنه؟
- هل لعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ أثرٌ عند المحدّثين على واقع الرواية عموما، وعلى حال

الرواة غير المكثرين على وجه الخصوص؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

- ارتباط موضوع الكثرة، وعدمها بمسألة ملازمة الشيوخ، ومُمَارسةِ حديثهم.
- الصِّلة الوثيقة بين مسألةِ عدم الإكثار من الرواية عن شيخ ما، وبينَ مراتبِ، وطبقات الرواة في ذلك الشيخ عند

- الترجيح بينهم حالَ الاختلاف.
- عدم توافر دراسةٍ متخصصة تتناول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- إبراز القيمة العلميّة لمَا يوردهُ الأئمة النقّاد من عباراتٍ في تضاعيف تراجم عدد وافرٍ من الرواة،
- بخصوصِ مسألة عدم الكثرةِ من الرواية في حقِّ أحدهم عن شيخ ما.
- الوقوفُ على الأسباب التي يَرجعُ إليها تعليلُ القول بِعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عندَ المحدّثين.
- تحديدُ الجَهة التي تعدُّ مَنشأ جميع أو بعضِ أسباب عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ.
- التعرّف على الآثارِ النّاجمة عن عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين على واقع الرواية

عموما، وعلى حال الرواة غير المكثرين على وجه الخصوص.

الدّراسات السابقة:

لا توجد دراسة علميّة متخصصة سابقة – في حُدودِ اطلاعي بعد البحث الدقيق تناولتْ هذا الموضوع، وسبرتْ أغوارهُ، وأبانتْ عن خبايا زواياه؛ فهو موضوعٌ بِكْرٌ، ومفرداتُ مادتهِ العلميةِ، ونصوصهُ منثورة في بطونِ أمهاتِ كتب السؤالات الحديثية، وتواريخ تراجم الرواة، وكُتب العِلل. هذا ويأملُ الباحثُ أنْ يكون هذا البحث إضافةً نوعيّة جديدة في بابهِ للباحثين والدّارسين في ميدانِ علوم الحديث.

منهجية الدراسة:

سلك الباحثُ في هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي؛ فعملَ على استقراءٍ واسعٍ ودقيق لنصوص موضوع الدّراسة، وللعبارات النقدية التي تدلُّ على عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدثين، وذلك باستقراء تّام إن شاء الله تعالى للمطبوع والمتوافرِ من كتب تراجم الرُّواة، والعلل، والتواريخ، وعلوم الحديث، ثَمَّ قامَ

الباحث بتصنيفِها، وتحليلها، والاستنباطِ منها، وكلُّ ذلك بحسْبِ موقعها من مفردات البحث الذي تمّت العنوَنَةُ له بـ: " أسباب عَدم الإكثار من الرّواية عن بعض الشيوخ وأثرهُ عند المُحدِّثين".

خطة الدراسة:

وقد جاء البحث في هذه التقدمة، وخمسة مطالب، وخاتمة على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأسبابُ الدينية لعدم الإكثار من الرِّواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

المطلب الثاني: الأسبابُ العِلمية لعدم الإكثار من الرِّواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

المطلب الثالث: الأسبابُ الصحيّة والنفسية لعدم الإكثار من الرِّواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

المطلب الرابع: الأسبابُ الزمانيّة، والمكانية، والمِهنيّة لعدم الإكثار من الرِّواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

المطلب الخامس: الآثارُ النّاجمة عن عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

الخاتمة وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيرًا أسأل الله تعالى أنْ ينفع بهذا العمل، وأنْ يجعلَه في مِيزانِ الحسناتِ يوم نلقاه، إنه الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: الأسبابُ الدينية لعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

إنَّ الذي يقفُ على الحالات التي وقع فيها النصُّ على عدم الإكثار من الرواية عن شيخ ما يجدُ أنَّ مردَّ بعض ذلك إلى أسباب دينية ترجعُ إلى الشيخ نفسِهِ، ومن أبرز ما وقفتُ عليه في ذلك:

أولا أنْ تكونَ هيئة الشيخ غير موافقة لهيئة النُّسّاك. من بُعدٍ عن جمال اللباس، والمَظهرِ، ومن نماذج ذلك ما حكاه البَرذعي في سؤالاته حيث قال: "قال لي أبو زرعة: قلت لابن نُمير (يعني: محمد بن عبد الله بن نمير) : لِمَ لَمْ تُكثر عن ابن أبي زائدة؛ إنما

أكثر عنه الغرباء؟ فقال: " لمْ تكُنْ هيئتُهُ هيئة النُّسَّاك"[1].

قلتُ: لقد علَّل محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي (ت 234هـ) عدم إكثاره من الرواية عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي (ت 183هـ) مع كونه "جيّد الأخذ للحديث"[2] بأنَّ هيئة ابن أبي زائدة تخالفُ هيئة أهل الحديث من جهة عدم الزهد، والتنسّك، ويبدو لي أنَّ مَنصب القضاء قد ألقى بظلاله على هيئته مع جلالته في العلم؛ فلم يكثر عنه ابن نمير. قال العجلي في ترجمته: " كان ممن جُمع له الفقه والحديث، وكان على قضاء المدائن، ويُعدُّ من حفاظ الكوفيين للحديث"[3]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مُحقق كتاب سؤالات البرذعي قد وهم في نسبة ابن أبي زائدة فظنّه زكريا، والصواب ابنه؛ لأنَّ زكريا توفي سنة 147هـ أو 148هـ أو 149هـ حسبما نقله الحافظ ابن حجر في تهذيبه أي: قبل أن يولد ابن نمير الذي كانت ولادته عام نيف وستين ومائة كما نصّ عليه الحافظ الذهبي في السير[4].

كما ويظهرُ لي أنه لذات السبب أعني: هيئة الشيخ لم يُحدِّث أبو يحيى زكريا بن عَدي الكوفي (ت 212هـ) عن ابن أبي زائدة؛ فابن عدي الكوفي كما يقول العجلي عنه: "كان مُتقشفا حَسن الهيئةِ له نَفْسٌ"[5].

ثانيا انشغالُ الشيخ بالعبادة؛ إذ وقته لا يُسعفُ فيه مزيد التلقِّي والاستزادةِ عنه، ومن نماذج ذلك ما حصل لمرَّة بن شَراحيل الهَمْداني (ت76هـ أو أو نيف وثمانين أو90هـ) ويقال له مرّة الطيِّب لكثرة عبادته؛ فقد روى أبو نعيم في الحلية بأسانيده أخبارًا عنه تفيد بأنه كان منقطعا للعبادة، وأنّه كثير الصلاة، والتبتّل[6]، وقد علّق الحافظ الذهبي في كتابه السير على حال مُرّة فقال: " ما كان هذا الوليُّ يكادُ يتفرغ لنشر العلم، ولهذا لم تكثر روايتُهُ"[7].

هذا وممّا يدلُّ على وافر علم مُرّة الهَمْدَاني وسعةِ محفوظه أنَّ الحافظ الذهبي جعله في الطبقة الثانية من كتابهِ تذكرة الحفّاظ؛ لكونه من كبار التابعين[8].

(1) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة، ص: 363.
(2) البخاري، التاريخ الكبير، ج: 8، ص: 273 برقم: 2974.
(3) العَجلي، معرفة الثّقات، ج: 2، ص: 352برقم 1975.
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 3، ص: 248.
الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 5.
(5) العَجلي، معرفة الثّقات، ج: 1، ص: 370.
(6) انظر: أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج: 4، ص 161 وما بعدها.
(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 5.
(8) انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: 1، ص: 67.

ثالثا إقلالُ الشيخ من الرِّوايةِ تديّنا خشية الوقوع في الخطأ المُفضي إلى الكذب على النبي ﷺ.
وهذا السببُ متعلّقٌ ببعض الصحابة الكرام رضي الله عنهم؛ حيث لا يُحدّث بعضهم بأحاديث كثيرة من باب الاحتياط؛ خشية أن يوقعه الإكثار من الرواية في الخطأ المُفضي إلى الكذب على النبي ﷺ الأمر الذي يجعلُ الرَّاوي من التابعين لا يتمكَّن من الإكثار عن الصَّحابي المُقلِّ في التحديثِ، ومن نماذج هؤلاء الصحابة الكرام رضي الله عنهم الزبيرُ بن العوّام –رضي الله عنه (ت 36هـ) قال الحافظ الذهبي: " روى أحاديث يسيرةً"[1]. وأخرج الإمام البخاري في صحيحه من طريق عبد الله بن الزبير-رضي الله عنهما قال: "قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ، وَفُلَانٌ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"[2]. قال الحافظ ابن حجر: " في تمسُّك الزبير بهذا الحديث على ما ذهبَ إليه من اختيار قلة التحديث، دليلٌ للأصح في أنَّ الكذب هو الإخبار بالشيء على خِلاف ما هو عليه، سواء كان عمدا أم خطأ، والمُخطئ وإنْ كان غير مأثوم بالإجماع، لكنَّ الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر؛ لأنه وإنْ لم يأثم بالخطأ لكنْ قد يأثمُ بالإكثار؛ إذ الإكثار مَظنّة الخطأ، والثقة إذا حدَّث بالخطأ فحُمِل عنه وهو لا يشعرُ أنه خطأ يُعملُ به على الدَّوام للوثوق بنقلِهِ، فيكون سببا للعمل بما لم يقلهُ الشارع، فمن خشي من الإكثار الوقوعَ في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمَّد الإكثار، فمِن ثَمَّ توقفَ الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث، وأمَّا مَن أكثر منهم فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسُئلوا فلم يُمكِنهم الكتمان رضي الله عنهم"[3].

ومن هؤلاء الصحابة الذين لم يتمكّن رواة التابعين من الإكثار عنهم لقلة تحديثهم أيضا معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه-؛ فقد أخرج الإمام البخاري في التاريخ الكبير من حديث يوسف بن مَاهك قال: "كان معاوية قليلَ الحديث عن النبي ﷺ"[4].

قلتُ: إنَّ معاوية رضي الله عنه لم تكن بضاعته من الحديث مُزجاة، لا بل كَان يُقلُّ مِنَ الرِّواية عن قصدٍ تديناً، وقد عرّض نفسُه بذلك في بعض حديثِهِ. أسند الإمام مسلم في صحيحه من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: " خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلْقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ. قَالَ: آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 1، ص: 42.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: إثم مَن كذب على النبي -صلى الله عليه وسلم-، ج: 1، ص: 52 حديث رقم 107.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج: 1، ص: 201.

(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج: 8، ص: 146 برقم: 2509.

اللَّهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلْقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.. . "[1]. قال المُباركفوري: " قدَّم بيان قُربه منه عليه الصلاة والسلام، وقلة نقلتِه من أحاديثه؛ دفعًا لتُهمَة الكذبِ عن نفسِهِ في ما ينقُلُهُ؛ فقال: (وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي) أي: بمرتبة قربِي (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ؛ لكونه مَحْرمًا لأم حبيبة أخته مِن أمهات المؤمنين، ولكونه من أجِلاء كَتبَة الوحي. (أَقَلَّ) خبر كانَ(حديثا عنه) أي: عن رسول الله ﷺ (منِّي)، أي: لاحتياطي في الحديث، وإلا كانَ مُقتضى منزلتِهِ أن يكون كثيرَ الرواية"[2]. وحكى الإمامُ الذهبي في سيره: أنَّ" مُسندهُ (يعني: معاوية) في مُسندِ بقي(أي: ابن مخَلد الأندلسي) مائة وثلاثة وستون حديثا"[3]. **قلتُ:** إنَّ هذا العدد من الأحاديث ليس بكثير عن معاوية في أربعين عامًا – وكانَ قد وَلِيَ في الشطر الأوَّل منها إمرة المسلمين في الشام عشرين عامًا، وولي الخلافة عشرين عامًا أخرى[4]، وكأنَّ هذه الكثرة النسبية مرُّدها امتدادُ العمر به، واحتياج الناس إلى حديثه، وهو إمامهم.

رابعا وقوفُ الراوي على ما يطعنُ في عدالة الشيخ الذي روى عنه؛ فالعدالة في قواعد المحدّثين ركنٌ أساس في قبولِ رواية الرّاوي، ومَن أخلَّ بها، أو ببعضِ شروطها، وتنكّب الطريق المستقيم فيها أعرضَ أئمة الشأن عن رواياتِهِ وزهدوا فيها، وأهدروها، ولم يَنشطوا للسَّماع منه، أو الإكثار عنه. ومن النماذج على ذلك ما حصل لأبي سعد السَّمعاني (ت 562هـ) في روايته عن أبي منصور المُظفّر بن أزدشيرِ العَبَّادي الواعظ (ت547هـ) قال السمعاني: "وكان سمع الحديث الكثير بنيسابور.. . سمعت منه أحاديث يَسيرة بِنهجِ دَيِه[5]، وكان صحيح السَّماع، ولم يكن بموثوق به في دينه، رأيتُ منه أشياء، وطالعتُ بخطِّه رسالة جَمَعَها في إباحة الخمر وشربِها"[6].

خامسا أنْ يُمسكَ الشيخُ عن تحديث راوٍ ما؛ لِعلمه أنّه صاحبُ بدعةٍ. وهذا السببُ باعثه ألا يحملَ الحديث أهل البدعِ والأهواءِ صيانة له عن الكذب، والتَّحريف. ومن النماذج على ذلك عدم سماع إبراهيم بن يوسف البَلْخي (ت 239هـ) من الإمام مالك بن أنس

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج: 4، ص: 2075 حديث رقم 2701.

(2) المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج: 9، ص: 226.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 162.

(4) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 133.

(5) قال ياقوت الحموي: "بنج ديه بسكون النون معناه بالفارسية الخمس قرى، وهي كذلك خمسُ قرى متقاربة". الحموي، معجم البلدان، ج: 1، ص: 498.

(6) السمعاني، الأنساب، ج: 9، ص: 175.

(ت 179هـ) سوى حديثٍ واحدٍ؛ لأنّ مالكًا عَرفَ أنَّ إبراهيم يرى الإرجاء. قال أبو يَعلى الخليلي: "إبراهيم بن يوسف البَلخي رئيسها وشيخها، وقعت له قصة: دخل على مالك بن أنس، فقام قتيبة بن سعيد البَلخي، فقال: "هذا رجلٌ يَرى رأي العراقيين في الإرجاء، فأمَر مالكٌ أنْ يُخرج، ويُؤخذ بيده، يروي عن مالك حديثا واحدًا، قال: سُئل مالك عن الطِّلاء؟ فقال: حدثنا نافع عن ابن عمر: "كلُّ مسكر خمر، وكل مسكر حرام" فلما رجعا إلى بَلْخ, أخرج قتيبةَ مِن بَلْخ, فذهبَ وأقام بِبَغْلان"[1].

المطلب الثاني: الأسبابُ العِلمية لعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

إنَّ عدمَ الإكثار عن الشيوخ عند المحدّثين قد يكونُ مردُّه في بعضِ صورهِ أسباب علميّة متصلة بقضايا الرِّواية حفظا وضبطا وإتقانا. ومِن أبرز ما استوقفني من الأسبابِ في ذلك:

أولا عدمُ تصحيح الشيخ لكتبهِ؛ فيزهدُ بعضُ الرُّواةِ في حديثهِ، ولا يُكثرونَ السَّماع منهُ. ومن النماذج على هذا السبب مَا كان مِن عدم إكثار أبي بكر أحمد بن محمد البُرقاني (ت425هـ) الرّوايةَ عن أبي حفصٍ عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت 385هـ)، قال الخطيب البغدادي: "سمعت محمّد بن عمر الدّوريّ يَقُولُ: "سمعت ابن شاهين يَقُولُ: " أنا أكتبُ ولا أُعَارض".

وقال الخطيبُ أيضًا: "وحدَّثنا البُرقاني قال: قال ابن شاهين: جميعُ ما خرَّجتهُ، وصنَّفتهُ من حديثي لمْ أُعَارضهُ بالأصول يعني: ثقة بنفسهِ فيما ينقله قَالَ البُرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زُهدًا فيه"[2].

قلتُ: إنّ زهد البُرقاني وعدم استكثارهِ عن ابن شاهين مردُّه أنَّ الثقة الزائدة بالنفس في مقام العلم دون أخذٍ بمقتضياتِ الضبط، وصيانة المروي تعدُّ عند أهل المعرفة والفهم مَدخلا للغلطِ والزّلل.

هذا ومن النّماذج التي تُبرز قيمة احتياط البُرقاني في عدم إكثاره السّماع من ابن شاهين لكونه لا يعارض بالأصول ما أسندهُ الخطيبُ البغدادي عن مُحَمَّد بْن عُمَر الدَّاودي أنه قال: "قال لي الدارقطني يوما: ما أعمى قلبَ ابن شاهين! حَمَل إليَّ كتابه الذي صنفه

(1) الخليلي، الإرشاد، ج: 1، ص: 277.

بَغْلان: بلدة بنواحي بَلخ وهي من طخارستان مشهورة بكثرة الأنهار والأشجار. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 1، ص: 468.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 267.

فِـي التفسـير، وسَـألنِي أنْ أُصلِـحَ مـا أجـدُ فيـه مـن الخطـأ، فرأيتـهُ قـد نقـل تفسـير أَبِـي الجـارود وفرَّقـه فِـي الكتـاب، وجعلـهُ عَـن أَبِـي الجَـارود عَـن زيـاد بـن المُنـذر، وإنمـا هـو عـن أبـي الجَـارود وزيـاد بـن المُنـذر"[1].

وعليـه فقـد عقـد الخطيـب فـي كتابـه الجامـع بابـا سـمّاه: " المعارضـة بالمجلـس المكتـوب، وإتقانـه وإصـلاح مـا أفسـدَ منـه زيـغ القلـم، وطغيانـهُ"[2] وسـاق الخطيـب تحتـه مواقـف عديـدة لـرواةٍ كانـوا يَعرضـون مـا كتبـوهُ مِـنَ الأحاديـثِ علـى مَـنْ كتبـوهُ عنهـم مـن المَشـايخ لمزيـدٍ مـن الضبـط والإحِـكَام للمَكتـوب.

ثانيـا أنْ يَفهـم الـرَّاوي مِـن كلام شـيخ مـا نفـي سَـماع الكتُـب التـي عنـدهُ علـى وجـه العمـوم؛ لأنَّ الروايـة تكـونُ حينئـذٍ منقطعـة، والاشـتغالُ بروايـة المراسـيل ابتـداءً لا معنـى لـهُ، ولا طائـل تحتـه عنـد أئمـة المحدِّثيـن؛ فقـد أسـندَ الخطيـب البغـدادي مـن طريـق محمـد بـن نُعيـم (قـال) : سـمعتُ محمـد بـن يحيـى وهـو الذُّهلـي، يقـول: "ولا يجـوز الاحتجـاج إلا بالحديـث الموصَّـل غيـر المنقطـع، الـذي ليـس فيـه رجـل مجهـول، ولا رجـلٌ مَجـروحٌ"[3]. وممَّـن وقـع لـه عـدم الإكثـار عـن شـيخ مـا لهـذا السـبب مُوسـى بـن سَـلمة المِصـري (ت 217هـ) ؛ حيـث لـمْ يُكثـرْ عـن مَخرمـة بـن بُكيـر بـن عبـد الله الأشـج عـن أبيـه؛ لأنـه صـرّح بعـدم سَـماعه لبعـض كتـبِ أبيـه. أسـند العُقيلـي فـي كتابـه الضعفـاء الكبيـر مـن طريـق مُوسَـى بْـنَ سَـلَمَةَ، (قـال) : "أَتَيْـتُ مَخْرَمَـةَ بْـنَ بُكَيْـرٍ، قُلْـتُ: أَخْـرِجْ إِلَـيَّ بَعْـضَ كُتُـبِ أَبِيـكَ، فَأَخْرَجَـهُ، فَقُلْـتُ: سَـمِعْتَ مِـنَ أَبِيـكَ؟ قَـالَ: لَا، فَلَـمْ أُكْثِـرْ عَنْـهُ"[4].

ومـن أجـل ذلـك حكَـم بعـض الأئمـة النقّـاد علـى روايتـه بالإرسـال عـن أبيـه؛ فقـد أسـند ابـنُ أبـي حاتـم الـرّازي مـن طريـق أبـي طالـب قـال: "سـألتهُ يعنـي: أحمـد بـن حنبـل عـن مَخرمـة بـن بُكيـر بـن عبـدالله بـن عثمـان قـال: هـو ثقـة. لـم يسـمع مـن أبيـه شـيئا؛ إنمـا روى مِـن كتـاب أبيـه"[5]. وأسـند الإمـام الفَسـوي عـن إبراهيـم بـن المنـذر (قـال) : حدثنـي ابـن أبـي أويـس قـال: قـرأتُ فـي كتـاب مالـك بـن أنـس بخـطٍّ مالـك قـال: " وصلـتُ الصفـوفَ حتـى قمـتُ إلـى جنـب مَخرمـة بـن بُكيـر فـي الرَّوضـة فقلـتُ لـه: إن النـاس يقولـون: إنـك لـم تسـمع هـذه الأحاديـث التـي تـروي عـن أبيـك مـن أبيـك؟ فقـال: ورب هـذا المنبـر والقبـر، لقـد سـمعتها مـن أبـي، وربِّ هـذا

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 267.

(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الرّاوي، ج: 2، ص: 133.

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: 20.

(4) العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 4، ص: 222.

(5) ابن أبي حاتم الرازي، المراسيل، ج: 1، ص: 220 برقم 831.

المنبر والقبر، لقد سمعتها من أبي ثلاثا-"[1].

قلتُ: إنَّ هذه الرواية تكشف لنا أنَّ ما فهمه موسى بن سلمة، وحكم به الإمام أحمد من عدم سماع مَخرمة من أبيه ليس مطلقا، وإنما هو مقيّد في كتب معيّنة، وكأنه سمع بعضا، ولم يسمع البعض الآخر، أو لم يسمع الكتب، ولكن روى عنه مشافهة، ولذلك قال البيهقي: "فيُحتمل أن يكون المراد بما حكي عنه من إنكاره سماع البعض دون الجميع والله أعلم"[2].

هذا وقد يُقال: كيفَ أخرج الإمام مسلم لمَخرمة عن أبيه احتجاجا في صحيحه ما دام حاله في السّماع كذلك؟ والجواب عندي أنَّ الإمام مسلم حملَ روايتهُ عن أبيه حتى لو يسمع الكتب على أنها وِجَادة، وهي طريقة مقبولة للتحمّل على الرّاجحِ إذا كان الرّاوي متقنا[3]، وقد مضى توثيق الإمام أحمد له، والله أعلم.

ويلتحقُ بهذا السّبب إقلالُ الراوي الرواية عن شيخٍ ما إذا تبيّن للراوي أنّ الشيخ لم يسمع كُلَّ ما يُحدِّث به عن بعض شيوخه؛ فيقتصر الرَّاوي على المَسموع فقط، ومن نماذج ذلك موقفُ الإمام أحمد بن حنبل(ت 241هـ) في عدم الإكثار عن غسّان بن عُبيد الأزدي المَوصلي الذي كان يروي جامع سفيان الثوري؛ حيث اقتصر الإمام أحمد على رواية بعض ما سمعه غسان عن سفيان دون ما لم يسمعهُ منه، ثمّ ظهرَ له أن لا يعبأ بحديثه أبدًا. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "سمعته يقول: كتبنا عن غسان بن عبيد المَوصلي؛ قدم علينا هاهنا وكان قد سمع من سفيان فكتبتُ منها أحاديث وخَرقتُ[4] حديثه مُذ حين، وإنَّما كان سمع من سفيان شيئا يسيرًا، (قال عبد الله) : وأنكرَ) (يعني: أحمد) أن يكون سمع الجامع من سفيان"[5].

ثالثا أن يكون في الشيخ غفلةٌ؛ فلا يقعُ الإكثارُ عنه؛ إذ مقتضى الغَفلة ذهولٌ في العقل، وتشويش في الذهن، وضعف في الحفظ، وقبولٌ للتلقين، وجميع هذا مَدعاة لسوء الضّبط، وكثرة الغلط. ومِن النماذج على مَنْ لم يُكثِر عن شيخ ما لهذا السَّبب محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفَوارس (ت 412هـ) وذلك في روايته عن أبي الأزهر؛ عبد الوهاب بن عبد الرحمن (ت 361هـ). حكى الخطيب البغدادي قال: "قال محمد بن أبي الفوارس: توفي أبو الأزهر؛ عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن يزداد في صفر سنة إحدى

(1) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج: 1، ص: 663.

(2) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج: 12، ص: 367.

(3) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 178و 180.

(4) أي: شققتُ. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 10، ص: 73 مادة (خَرَقَ).

(5) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 2، ص: 550 برقم 3605.

وستين وثلاثمائة، وكان عنده عن أبي مسلم الكُجِّي، وموسى بن إسحاق. كتبتُ عنه أحاديث يسيرة، وكان يسمعُ مَعنا عن الشافعيِّ، وابن الصوَّاف إلى أن مات، وكان ستِّيرًا جميل الأمر، وكان فيه سلامةٌ، وغفلة"[1].

رابعًا أنْ لا يَصطحبَ الشيخ كُتبَهُ المَسموعة وقتَ التَّحديث؛ إذ تحديثُ الشيخ مَع بُعدِ كتبهِ عنه مظنّة وقوعهِ في الخطأ، وممن وقع له الغلط حين حدّث من حفظه بعيدا عن كتبه معمرُ بن راشد الصنعاني (ت 152هـ) حينما قدم البصرة لزيارة أمّه. قال الإمام الذهبي: "ومع كون معمر ثقةً، ثبتا، فله أوهامٌ لا سيما لمَّا قدمَ البصرة لزيارة أمه؛ فإنَّه لم يكُنْ مَعَهُ كتبه، فحدَّث عن حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام (يعني: الدُّستوائي) وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم"[2].

ومن نماذج مَنْ لم يُكثر عن شيخٍ ما لهذا السّبب، محمد بن علي بن عبد الله الصُّوري (ت 441هـ) أحدُ شيوخ الخطيب البغدادي الكبار؛ حيث لم يُكثر عن أبي الحسن علي بن نصر التَّغلبي البغدادي المصري سُكنى، قال الخطيب: " قال لي الصُّوري: وكان شيخا حافظا للأدب (يعني: أبا الحسنِ)، ويتفقهُ على مذهب داود، وكانت كتبهُ التي سمع فيها بَبغداد؛ فلمْ يحصل لنا عنه حديث مسند غير أحاديث يسيرة عن أبي بكر بن خلاد مِن مُسند الحَارث بن أبي أسامة"[3].

خامسًا نزول إسناد الشّيخ. ذلك أنَّ علو السند مرغوبٌ مطلوبٌ؛ إذ به على الأغلب تقلُّ احتمالية وقوع الخطأ في الرواية، ولهذا نَدبَ العُلماء طلّاب الحديثِ إلى الرِّحلة في الطلبِ لإدراك هذه الغاية. أسندَ الخطيب البغدادي من طريق عبدِ الله بن أحمد (قال) : "سمعتُ أبي يقول: "طلبُ عُلو الإسناد من الدِّين"[4]. قال الإمام ابن دقيق العيد: "فإذا كثُرت الوسائط، وقع مِن كلِّ واسطة تساهلٌ ما؛ كثُرَ الخطأ والزَّلل، وإذا قلَّتِ الوسائط قَلَّ.. . ؛ فقد ظهر أنَّ قلة الوسائط أقربُ إلى الصحَّة"[5].

وعليه فمتى كانَ شيخٌ ما عندهُ أحاديث بنزولِ إسنادٍ فإنَّ الرواةُ يعدلونَ عنه إلى مَن هو أعلى إسنادا منه، ومن نماذج ذلك عدم إكثارِ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) ؛ لأنَّ البخاريَّ أدرك كثيرًا من شيوخ أحمد؛

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 30برقم 5699.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 12.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 12، ص: 116برقم 6560.

(4) الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص: 89 برقم 13.

(5) ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص: 46.

فاستغنى بالسَّماع منهم بعلو عن السّماع منه على وجه الإكثار. قال الحافظ ابن حجر تعليقا على قلّة ما روى البخاري عن أحمد: "كأنه لم يكثر عنه؛ لأنَّه في رحلتهِ القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم. وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قدْ قطع التحديث؛ فكانَ لا يُحدِّثُ إلا نادرًا فمِن ثَمَّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد"[1].

ومن النماذج أيضا على هذا السبب عدم إكثارِ أغلب الرواةِ عن أبي الحسن أحمد بن محمد التنوخي المعروف باليَاموري (ت 354هـ) قال الخطيب البغدادي: " قرأتُ بخط القاضي أَبِي عَليّ المُحسن بْن علي التنُوخي قال: " قَالَ لي عَلِيّ بْن عمر الدارقطني: كَانَ أَحْمَد بْن مُحَمَّد الأنباري المعروف باليَاموري ثقة، صدوقا، كثير الحديث، واسع الكتابة، إلا أنه لم يُكْثر الطلبة عنه؛ لأنَّه كَانَ فِي وقته شيوخٌ كثيرون أعلى إسنادا منه، وإنَّما كَانَ يَكتبُ عنه نفر مَعدُودُون"[2].

سادسًا الاكتفاء مِن بعض الرّواة برواية الأحاديث التي لم يُدلّسها الشيخ. وهذا السبب يجعلُ الرّاوي في مقام الانتخاب من مروياتِ الشيخ؛ فتكون النتيجة عدم الإكثار عنه، ومن النّماذج على هذا السَّبب صنيع الإمام يحيى بن سعيد القطّان (ت 198هـ) في الرِّواية عن أبي خُرَّة؛ واصل بن عبد الرحمن البصري (ت 152هـ) ؛ حيث اكتفى القطّان برواية ما كان يصرّح فيه أبو خُرَّة بالسّماع دون ما كان يُدلّسه. ففي رواية المَروذي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: " كَانَ أَبُو خُرَّة صَاحب تَدْلِيس عَن الْحسن"[3].

وقال عبد الله بن أحمد: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرِ بنُ خَلَّادٍ، سَمِعْتُ يَحْيَى (يعني: القطّان)، يَقُولُ: كَتَبْتُ عَلَى أَبِي خُرَّةَ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً: مَا قَالَ: سَمِعْتُ، وَسَأَلْتُ"[4].

سابعًا أنْ يكون الشيخُ كثير التخليط والغلط في الحَديث أو كثير النِّسيان فيه. ومن النماذج على ذلكَ عدمُ إكثار مَعْمر بن راشدٍ الصَّنعَاني (ت 152هـ) عن أبي المِقدَام إسماعيل بن شَرُوس الصَّنعاني (ت -) ؛ لأنَّ إسماعيلَ كان يغلطُ، ويُخلِّط في الحديث، ولا يسوقه على وجهه. قال الحافظ الفَسَوي: "أخبرنا عبد الرزاق قال: "قلت لمعمر: "مالك لم تُكثر عن

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج: 9، ص: 154.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 4، ص: 392.

(3) ابن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث، ص: 34 برقم 1.
وأسندَ الفَسَوي هذا الكلام إلى أحمد بن حنبل عن الفضل بن زياد.
انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج: 2، ص: 633.

(4) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 229 برقم 5001.

ابـن شَـروس؟ " قـال: "كان يثبِّجُ الحديـث[1] "[2].

ومـن هنـا فقد يَكتفـي الـرَّاوي بكتابـة شـيءٍ ممَّـا ضبَطـهُ الشـيخ دونَ مـا لـم يضبطـهُ، مثـل مـا صنـعَ يحيـى بـن معيـن (ت 233هـ) فـي الرّوايـة عـن إسـماعيل بـن عيـاش الحِمْصي الشّـامي (ت 181هـ) ؛ حيـث كتـبَ عنـه بعـضَ حديثـه الصحيـح عـن شـيوخ أهـل بلـده. قـال عبـد الله بـن أحمـد عـن أبيـه قـال: " سـألتُ يحيـى (يعنـي: ابـنَ معيـن) عـن إسـماعيل بـن عيـاش؟ فقـال: إذا حـدَّث عـن الشـيوخ الثقـات؛ محمـد بـن زيـاد، وشَـرَحبيل بـن مسـلم. قلـتُ (يعنـي: أحمـد) ليحيـى: كتبـتَ عـن إسـماعيل بـن عيـاش؟ فقـال: نعـم. سـمعتُ منـهُ شـيئا"[3].

وأمَّـا نمـوذج مَـنْ لـم يُكثـر عنـه بعـضُ الـرواةِ بسـبب كثـرةِ نسـيانه المُفضـي إلـى الغلـط، فمـا كان مِـنْ عـدم إكثـار سـفيان الثـوري مِـن الحديـث عـن أبـان بـن أبـي عيّـاش (ت 138هـ). أسـند ابـن أبـي حاتـم الـرّازي مـن طريـق عبـد الرحمـن بـن الحَكـم بـن بَشـير (قـال) : "سـمعت شـيخا يُحـدِّث أبـي قـال: قلـت لسـفيان الثـوري: مالـكَ لا تُحـدِّث عـن أبـان بـن أبـي عَيـاش؟ أو مَالـكَ قليـلُ الحديـث عـن أبـان؟ قـال: كان أبـانُ نسـيًّا للحديـث"[4].

ثامنًـا ضعفُ الشّـيخ؛ إذ الجُهـدُ الحقيقـي مـن الـرَّاوي يلـزمُ أنْ يكـونَ متوجِّهًـا لسَـماع الثقـاتِ دون الضعفـاء، وإلا كان صنيعـهُ هبـاءً. وعليـه فمتـى سـمع راوٍ مـا عـن شـيخٍ مـن الشـيوخ مَـا يـدلُّ علـى ضعفـهِ حملـهُ ذلـك علـى ألا ينشـطَ أو ينهـضَ للإكثـارِ عنـه، ومـن نمـاذج ذلـك عـدم إكثـار الخطيـب البغـدادي مـن الروايـة عـن أبـي عبـد الله محمـد بـن أحمـد الشـيرازي (ت 439هـ)، قـال الخطيـب: "كتبـتُ عنـه أحاديـث يسـيرة، وذلـك فـي سـنة عشـر وأربـع مائـة. وَحَدَّثَنِـي عنـه بعـض أصحابنـا بشـيء يـدُلُّ علـى ضعفـهِ فـي الحديـث"[5].

ومـن نمـاذج مَـن لـم يقـع الإكثـار عنـه لهـذا السّـبب شـيخ الإمـام البخـاري أبـو عثمـان سـعيد بـن كثيـر بـن عُفيـر المصـري (ت 226هـ) ؛ حيـث لـم يُكثـر عنـه البخـاري، وكأنـه توقّـى الإكثـار؛ لأنّ بعـضَ أئمـة الشـأن غمـز ابـن عُفيـر فـي تثبّتـه. قـال ابـن أبـي حاتـم الـرازي:

(1) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج: 3، ص: 30.

(2) قال ابن منظور: "ثَبَّجَ الكتابَ والكلامَ تَثْبِيجاً: لـمْ يُبيّنه؛ ... والثَّبَجُ: اضطرابُ الكلام وتَفَتُّنُه. والثَّبَجُ: تَعْمِيَةُ الـخَط، وتَرْكُ بيانه.. . (و) التَّثْبِيجُ التـخـليط".
ابن منظور، لسـان العرب، ج: 2، ص: 220 مادة (ثَبَجَ).

(3) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 9 برقم 3909.

(4) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 1، ص: 77.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 1، ص: 360.

"سمعتُ أبي يقول: " لم يكن بالثبت؛ كان يقرأ من كُتب الناس، وهو صدوق"[1]. قال الحافظ ابن حجر في مقدّمة الفتح: " لم يُكثر عنه البخاري"[2].

ومن النّماذج أيضًا عدم إكثار الإمام البخاري عن أبي عمرو عبد الله بن رجاء الغُدّاني (ت 219هـ)، ولعلّ ذلك باعثه كلام الإمام النّاقد أبي حفص عمرو بن علي الفلّاس (ت 249هـ). أسند ابن أبي حاتم الرازي قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم أخبرنا عمرو بن علي الصيّرفي أنَّ عبد الله بن رجاء البصري صدوق، وهو كثير الغلط والتَّصحيف، ليس بحجة"[3]. قال الحافظ ابن حجر: "قد لقيه البخاري، وحدث عنه بأحاديث يسيرة"[4].

تاسعًا اكتفاءُ الرّاوي بالإكثارِ عمَّن غلبَ على ظنّه أنه أجمعُ وأوعى وأوسع حديثا من غيره مِن الشيوخ في البلدِ الواحد. ومن نماذج ذلك عدمُ إكثار الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت 189هـ) من الحديث عن سُليمان بن بلال مولاهم المدني (ت 172هـ) ؛ لكونه اكتفى بالكتابة والرواية عن عبد الله بن جعفر الْمَخرَمي المدني (ت 170هـ)[5]، قال ابن الجُنيد: "سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي عبد الرحمن يَعني: ابن مهدي-: مَنعني أن أكثر عنه يعني: سليمان أنِّي كنتُ قد كتبتُ عن عبدِ الله بن جعفر المَخْرَمي.. . "[6].

عاشرًا عدمُ إكثار الراوي عن الشيخ الذي يعتمدُ على كتابهِ لا على حفظه. ويُفهمُ هذا السّبب في إطارِ أنَّ الحفظ عند طائفة من المحدّثين أسلمُ للرواية من الكتابة التي يَنتابها الخَرْم، والتَّصحيف، وسَبقُ القَلَمِ، وسَبْقُ العين في القراءة.. . إلى غير ذلك من العوارض التي تؤثر على سلامة الرواية، وضبطها. ومن النماذج على ذلك جَرى لإسماعيل بن إبراهيم بن مُقسِّم الأسدي المعروف بابن عُلية (ت 193هـ)، وذلك في روايته عن يزيد بن أبي يزيد الضَّبْعِي المعروف بيزيد الرِّشْك (ت 137هـ)، أسند الخطيب البغدادي في الكفاية من طريق مؤمَّل بن هشام قال: "سمعت إسماعيل بن عُليَّة يقول: سمعت من يزيد الرِّشْك أربعة أحاديث، وكان يُحَدِّث من كتابه. فقلتُ: هذا لا يحفظ؛ فلم أرغب فيه، وجاء شعبة

(1) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 56.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص: 406.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 5، ص: 55.

(4) ابن حجر، هدي الساري، ص: 413.

(5) قال الحافظ الذهبي في ترجمته: "الإمام، المحدث، العلامة...ابن صاحب النبي صلى الله عليه وسلم المِسْور بن مَخرمة الزهري، المَخرمي، المدني.. . كان فقيها، مفتيا، بصيرا بالمغازي". الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 328 / 329.

(6) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص: 356.

فكتب كُتبَهُ عن مُعاذة العَدوية"[1].

المطلب الثالث: الأسبابُ الصحيَّة والنَّفسية لعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

إنَّ من الأسباب التي قد تقفُ حائلا بين بعض الرواة وبين الإكثار عن شيخٍ ما الحالةُ الصحيَّة، أو النَّفسية لذلك الشيخ، والباعثُ على ذلك هو احتياط الرّاوي لأمر الضّبط في الرواية. فمن **الأسبابِ الصحيّة** لعدم الإكثار عن شيخ ما ما يأتي:

أولا أنْ يُعاني الشيخ من نَوباتِ الصَّرع؛ وذلك خشية أنْ يؤثر هذا الوضع الصِّحي للشيخ على سلامة المَروي؛ فالرّوايةُ دِينٌ، ولا هَوادة في ذلك، وممَّن علّل قلّة روايتهِ عن شيخٍ ما بهذا السبب شريكُ بن عبد الله النَّخعي القاضي (ت 177هـ) وذلك في شأن قلّة سَماعه مِن حمّاد بن أبي سُليمان (ت 120هـ) ؛ فقد أسند الفَسوي من طريق يحيى بن آدم عن شريك قال: "قيل لشريك: لِمَ لَمْ تُكثر عن حمَّاد؟ قال: كنتُ أُجَاوزهُ إلى غيرهِ كانَ به لَمَمٌ، وكنتُ أقول: لا أكتبُ عن المَجَانين"[2]. وأسندَ العُقيلي من طريق عبد الرزاق الصَّنعاني عن مَعْمر بن رَاشد قال: "كان حمَّاد بن أبي سليمان يُصْرعُ، وإذا أفاق توضأ"[3].

ومن النماذجَ على ذلك مَاْ جَرى لأبي سعد السَّمعاني (ت 562هـ) في سماعهِ من أبي غالبٍ الليثِ بن هبةِ الله الصَّالحاني(ت-) ؛ فقد قال السّمعاني في ترجمته: "شابٌّ صالحٌ، من بيت الحديث وأولاد المحدِّثين، بالغ في طلب الحديث وأمعن فيه، حتى سمع الكثير، وكان يُجنُّ في بعض الأوقات، ويُفيق في بعضها.. . لقيته بأصبهان فقرأتُ عليه أحاديث يسيرة وقتَ إفاقتهِ"[4].

ثانيا أنْ يَدخل الشيخُ في غيبوبة متقطّعة فلا يَسمع الرَّاوي منه ابتداءً، ثمَّ يروي عنه بالإجازة بعد الإفاقة.

وهذا السَّبَبُ يُعدُّ من الأسباب الصحيَّة التي تمنعُ الرَّاوي من الإكثار عن شيخ معيّن؛ فالإجازةُ في الغالب محدودة الكمِّ من حيثُ مقدار الأحاديث سيّما إذا كانت مكاتبة، ومِن نماذج مَن وقع له ذلك، الإمامُ أحمد بن سليمان الطبراني (ت360هـ) ؛ حيثُ لم يسمع من

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: 229.

(2) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج: 2، ص: 652.

قوله: " كانَ بِهِ لَمَمٌ". أي: كان به طائف من الجِنِّ. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 12، ص: 551 مادة (لَمَمَ).

(3) العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 1، ص: 305.

(4) السَّمعاني، التحبير في المعجم الكبير، ج: 2، ص: 46.

عثمـان بـن خُـرَّزَاذ (ت 281هـ) حيـنَ وصَـلَ إليـه؛ بسـبب مرضـه، وإنمـا روى عنـه إجـازة، قـال الطبرانـي: "حدثنـا عثمـان بـن خُـرَّزَاذ، **فـي كتابـه**، وقـد رأيتـهُ؛ دخلـتُ إنْطَاكِيـة، فدَخلنـا عليـه، وهـو عَليـل مَسْبُوت[1]، فلـم أسـمع منـه، وعـاش بعـد خروجـي مـن إنطاكيـة ثـلاث سـنين ونيفًـا"[2].

وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه قـد يمتنـع الـرّاوي عـن السّـماع تمامـا مـن شـيخ مـن شـيوخه الذيـن سـمع منهـم بسـبب مـرضِ ذلـك الشـيخ مثلمـا وقـع لعبـد الله بـن محمـد النُّفيلـيّ (ت234هـ) ؛ حيـث لـم يسـمع شـيئا مـن زهيـر بـن معاويـة الجُعفـي (ت 173هـ) بعدمـا أصابـه الفَالـج وهـو: "داءٌ مَعْـرُوفٌ يُرَخِّـي بعـضَ البَـدنِ"[3]. وعليـه فهـو مِظنـة التَّغيـر فـي الضبـط، فيكـونُ النُّفيلـي احتـاط بعـدم السـماع مـن زهيـر فـي فتـرة مرضـه. حكـى الكَلاَبَـاذي قـال: "ذكـر أبـو داود (عـن) النُّفيلـي قـال: مـات (يعنـي: زهيـرا) سـنة ثـلاث وسـبعين ومائـة، وكان فُلِـج قبـل ذلـك بسـنة ونصـفٍ، أو نحوهـا، ولـم أسـمع منـه شـيئا بعدمـا فُلِـجَ"[4]. ورجَّـح الإمـام الذهبـي أنَّ الفالـج لـم يؤثرعلـى ضبـط زهيـر فقـال: "ضربـه الفَالـج قبـل موتـه بسـنة، أو أزيـد، ولـم يتغيَّـر، ولله الحمـد "[5].

وأمَّا **الأسبابُ النفسية** التي تقفُ حائلا دون الإكثار عن شيخ ما فهي على النحو الآتي:

أولا تعسُّر الشيخ وحِدَّةُ طبعهِ. حيـثُ يكـون الشـيخ مُتمنّعـا، ولا يُحـدّث إلا بالقليـل، وإنمـا يكثـرُ عـن ذلـك الشـيخ مـن لاطفـه وداراهُ وأطـال المُكـثَ عنـدهُ ولازمـه، ومـن نمـاذجِ مَـنْ لـم يُكثـر عـن شـيخٍ مـا لهـذا السَّـبب، أبـو أويـس؛ عبـد الله بـن عبـد الله بـن أويـس الأصبحـي (ت 167هـ) عمُّ الإمـام مالـك بـن أنـس وذلـك فـي اختلافـه إلـى نافـع مولـى ابـن عمـر (ت 117هـ) ؛ فقـد أسـند الفسـوي مـن طريـق إسـماعيل بـن أبـي أويـس عـن أبيـه (قـال) : "كنـا نختلـفُ إليـه يعنـي نافعًـا وكان سـيء الخُلـق. فقلـتُ: مـا أصنـعُ بهـذا العبـد؟ قـال: فتركتـهُ ولزمـه غيـري؛ فانتفـع بـه"[6]. وقـال عبـد الله بـن أحمـد: "سـمعت أبـي يقـول: كان فـي نافـع مولـى ابـن عمـر عُسْـرٌ فـي الحديـث"[7]. وأمَّـا الإمـام مالـك بـن أنـس (ت 179هـ) فقـد أحسـنَ التعامـل مـع نافـع فأكثـر عنـه. حكـى الحافـظ الذهبـي عـن مطـرف بـن عبـد الله عـن مالـك، قـال: "كان فـي نافـع

(1) قال ابن منظور: "العليلُ إذا كان مُلْقًى كالنائم؛ يُغَمِّضُ عينيه في أكثر أحواله مَسْبُوتٌ".
ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 37 مادة (سَبَتَ).

(2) الطبراني، المعجم الصغير، ج: 1، ص: 318.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 346 مادة (فَلَجَ).

(4) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري، ج: 1، ص: 272.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 8، ص: 184.

(6) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج: 1، ص: 647.

(7) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 2، ص: 302 برقم 2342.

حِدّةٌ، ثـمَّ حكـى مالـك: أنَّـه كان يُلاطفـهُ، ويُداريـهِ"[1].

ومـن النمـاذج علـى ذلـك، مـا حـكاهُ الحافـظ الذهبـي فـي ترجمـة يحيـى بـن علـي الخُلْوانـي (ت 520هـ) قـال: " قـال أبـو سـعدٍ السَّـمعاني:. .. سـمعتُ منـهُ جُـزءًا، وكانَ سـيءَ الخُلـق مُتكبِّـرًا عَسِـرًا"[2]. ويظهـرُ مـن صنيـع السّـمعاني أنّـه سَـمِعَ جـزءًا واحـدًا عـن الشـيخ بسـبب عسـرته وأحاديـث الجـزء قليلـة غالبـا. ومـنَ النمـاذج أيضًـا علـى هـذا السَّـبَبِ مـا حصـل مـع الإمـام ابـن نقطـة الحنبلـي فـي روايتـه عـن شـيخه عبـد القاهـر بـن عبـد الله الرَّهـاوي (ت 612هـ) ؛ حيـث اكتفـى بسـماع جـزءٍ منـه ولـم يعُـد إليـه. قـال ابـن نقطـة فـي ترجمـة شـيخه الرّهـاوي: "سـمعت منـه بحـرَّان[3] مجلسًـا واحـدًا، ولـم أعـد إليـه؛ لأنـه كان لـه خُلـق (أي: حـادُّ الطِّبـاع)، وكان عسـرًا فـي التحديـث، لا يُكثـر عنـه إلا مـن أقـام عنـده"[4].

هـذا وقـد يصاحـبُ عسـرُ الروايـةِ مـن الشـيخ وحـدّة طبعـه امتناعـهُ عـن التحديـث إلا لمـن يحفـظ دون مـن يكتُـب، ومَـنْ كان يكتـبُ ولـم يكـن يحفـظ سـيفقد كثيـرًا ممَّـا يسـمع، فـلا يُكثـر عـن ذلـك الشـيخ، ومـن نمـاذج ذلـك مـا أسـنده الخطيـب مـن طريـق علـي بـن المدينـي قـال: "سـمعت يحيـى بـن سـعيد (يعنـي: القطّـان) يقـول: كان ابـن أبـي ذئـب (ت 158هـ) عسـرًا قـال علـي: قلـتُ: عسـرًا؟ ! قـال: أعسـر أهـل الدنيـا؛ إنْ كان مَعَـك كتـاب (يعنـي: مـن حديثـه) قـال: اقـرأه. وإنْ لـم يكـن معـك كتـاب فإنمـا هـو حفـظ. قـال علـي: فقلـت ليحيـى: فأخبرنـي عـن ابـن أبـي ذئـب، ومـن كنـت تحفـظ عنـه كيـف كنـت تصنـع فيـه؟ فقـال: كنـت أتحفظهـا، وأكتبهـا"[5].

ثانيـا هيبـة الشـيخ فـي نفـسِ مَـن يـروي عنـه، أو أنْ يكـون عنـد الشـيخ ثقـلاء. حيـثُ يحملـهُ ذلـكَ علـى عـدم الإكثـار عمّـن كانـت صفتـه كذلـك. ومـن النمـاذج علـى عـدم الإكثـار عـن الشـيخ بسـبب الهيبـة منـه، والإجـلال لـه مـا كان مـن حـال أيّـوب السُّـختياني (ت 131هـ) وذلـك فـي عـدم إكثـارهِ عـن الحسـن البصـري (ت 110هـ) ؛ فقـد أخـرج ابـن الجَعـد مـن طريـق معمـر (هـو ابـن راشـد الصَّنعانـي) قـال: "قيـل لأيـوبَ: لِمَ لَـمْ تُكْثـر عـن الحسـن؟ قـال: إنِّـي كنـتُ أهَابـهُ"[6].

قلـتُ: إنّـه قـد يُـورَدُ علـى مـا تقـدّم مـا وقـع فـي الرّوايـة التـي قبلهـا عنـد ابـن الجعـد وهـي مـن

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 5، ص: 98.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 19، ص: 517.

قلتُ: لم أقف على كلام السّمعاني في المطبوع من كتبهِ؛ فلعله في المخطوط أو المفقود منها.

(3) حرّان: من قرى حلب، وهي قرية بغوطة دمشق. الحموي، معجم البلدان، ج: 2، ص: 236.

(4) ابن نقطة الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، ص: 352و353.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 8، ص: 198.

(6) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ص: 182 برقم 1177.

طريق أبي خالدٍ الأحمر قال: " سمعت شعبة (يعني: ابن الحجّاج) قال: قلتُ لأيوبَ: رويتَ عن الحسن ألفا؟ قال: نعم ألفًا، وألفًا"[1]. فهذه الرواية تشعرُ بكثرةِ رواية أيوب عن الحسن، والذي يظهر لي أنَّ دفع التعارض بين الروايتين أنْ يُقال: إنهُ لمْ يُكثر عنه ابتداءً لهيبتهِ منه، ثمَّ أتيح له عنه الإكثار بعدما عرفهُ الحسن، سيّما وأنَّ الحسن البصري كان يثني على أيوب خيرًا؛ ومن ذلك ما أسنده ابن سعد في طبقاته من طريق حمّاد بن زيد البصري قال: "حدّثنا ميمون أبو عبد الله قال: كنا عندَ الحسن وعنده أيوب فسألهُ عن شيءٍ، ثم قام فأتبعهُ الحسن بعده حتى إذا كان حيثُ لا يسمعُ أيوب قال: "هذا سيِّد الفِتيان"[2].

وأسند أبو نعيم من طريق سعيد بن راشد قال: سمعتُ الحسن يقول: "سيدُ شباب أهل البصرة أيوبٌ"[3].

وأمّا المثال **على عدم الإكثار عن الشيخ لكونِ مجلسهِ مُشتملا على بَعض الثقلاءِ** الذين يُكثرون الكلام، ويشوشون في المجلس، وتنقبضُ النفوسُ منهم فمَا وقع لأيوب السّختياني كذلك حيث لم يُكثر السَّماع مِن طاووس بن كيسان اليَماني (ت 106هـ) ؛ لأنَّ كُلّا من عبدِ الكريم بن أبي المُخَارق(ت127هـ)، وليثِ بن أبي سُليم (ت 148هـ) كانا يَحضُرانِ مَجلسه، وهما عند أيوب من الثقلاء. قال العُقيلي: "حدثنا الحُميدي حدثنا سفيان قال: قلتُ لأيوب: يا أبا بكر، مالكَ لَمْ تُكثر عن طاوس؟ قال: أتيتُه لأسمعَ منه، فرأيتُه بين ثقيلين؛ عبدِ الكريم أبي أميَة، وليث بن أبي سليم؛ فذهبتُ وتركتُه". ووقع في رواية أخرى عند العُقيلي أنَّه قال: " حدثنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي قال: سمعتُ سفيان يقول: قلتُ لأيوب: " يا أبا بكر مالك لم تكتُب عن طاوس؟. .. ". وأسند العُقيلي من طريق عبد الرزاق قال: " أخبرنا معمرٌ قال: قلت لأيوب: "كيف لم تكثر عن طاووس؟ قال: وجدته بين ثقيلين عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سليم"[4].

ولستُ بصددِ أنْ أتوسّع في موضوع موقف المُحدِّثين مِن الثقلاء، فأخبارهم مبثوثة في بطون كتب التراجم ليس هذا مقام ذكرها وبسطها، غير أنَّ مما يقتضيهِ المقام هنا أنْ أشير إلى أنَّ الرّاوي قد لا يُكثرُ عن شيخٍ ما لأنَّ الشيخَ يَحْسبُه على طائفة الثقلاءِ، ومن طريف ذلك ما وقع لسُليمان بن مِهران الأعمش (ت 147هـ) في عدم إكثاره عن عامر بن شُراحيل الشّعبي (ت 103هـ) ؛ فقد أسند أبو بكر المِحْولي (ت 309هـ) من طريق إسْمَاعِيل بن زِيَاد بن الحكم عَن أَبِيه أَو [عمِّهِ] قَالَ: " قلتُ للأعمش: مَا أَرَاك كتبتَ على الشّعبِيّ إِلَّا

(1) ابن الجعد البغدادي، مسند ابن الجعد، ص: 182 برقم 1176.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 355، ج: 7، ص: 246 / 247.

(3) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج: 3، ص: 3.

(4) انظر على الترتيب: العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 3، ص: 63 و ج: 4، ص: 15.

يَسِيرا؟ قَالَ: وَيحك. كَيفَ كنتُ أسمع مِن رجل لم آته قطّ مَعَ إِبْرَاهِيم النَّخعِيِّ إِلَّا أقعَدني خلفَ الأُسْكُفَة[1] من الْبَاب ثمَّ يُقْعد إِبْرَاهِيم فِي مَجْلِسه، ويتمثل بِهَذَا الْبَيْت ويُومي إِلَيّ:

لَا ترفع العَبْدَ فَوق سَيِّده.. . مَا دَامَ مِنْهَا بظهْره شرفُ"[2].

ثالثًا انقباضُ نفس الشيخ لوجود خلاف علمي مع الرّاوي، ولذلك لا يتأتّى للتلميذِ الإكثار عنه، ومن نماذج مَن لم يُكثر عن شيخٍ ما لهذا السّبب، ما وقعَ لأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت 94هـ) مع الصَّحابي الجليل عبد الله بن عبّاس-رضي الله عنهما (ت 68هـ)، أسند الحافظُ الفَسوي من طريق سفيان بن عُيينة قال: " سمعت الزهري يُحدِّث عن أبي سلمة قال: لو (رفقتُ)[3] بابن عباس لاستخرجتُ منه علمًا كثيرًا. وقال سفيان، مرة: علمًا جَمًّا"[4]. وأسند الفَسوي أيضا من طريق معمر عن الزهري قال: " أدركت مِن بحور قريش أربعة: عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب؛ فأما أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان يُمَاري ابن عباس فحُرمَ بذلك علمًا كثيرًا"[5]. قلتُ: يبدو أنَّ شخصية أبي سَلمة في الخِلاف العِلمي ظلّت ظاهرةً بعدما جلسَ مجلسَ التحديث، وألقتْ بظلالها على بعض الطلبة الذين أخذوا عنه من غير إكثار من مثلِ محمد بن شهابٍ الزهري؛ حيث لم يُكثر عنه خلافا لصنيعهِ مع عروة بن الزبير حتى قال الإمام الذهبي عن الزهري: " لم يُكثر عن أبي سلمة، وهو مِن عشيرته؛ ربما كان بينهما شيء، وإلا فمَا أبو سلمة بدون عُروة في سَعَةِ العِلْمِ"[6].

رابعًا انقباضُ نفس الشيخ عن تحديثِ الغرباءِ بوَفرةٍ لخفاءِ حال أهليتهم في المَعرفة

---

(1) قال ابن منظور: "الأسْكُوفة: عَتَبَةُ البابِ التي يُوطأُ عليها" ابن منظور، لسان العرب، ج: 9، ص: 56 مادة (سَكَفَ).

(2) أبو بكر المِحْولي، ذمُّ الثقلاء، ص: 59. قلتُ: وقعَ ما بينَ المعقوفتين بلفظ (عمّتهِ) وهو تصحيف والصوابُ ما أثبتناهُ؛ لأنه أليقُ بالمقام.

(3) في مطبوع الفسوي بلفظ (وقفتُ) وكأنه تصحيف، ووقع الكلام في سير أعلام النبلاء للذهبي بلفظ " لو رفقتُ بابن عبّاس.. . ".

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 288. وما عند الذهبي أصوب ولهذا أثبتناه.

(4) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج: 1، ص: 559.

(5) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج: 1، ص: 552.

يُماري: يُجادل. ابن منظور، لسان العرب، ج: 15، ص: 278 مادة (مَرا).

قلتُ: لقد وقع الكلامُ في السِّير للذهبي بلفظ: " كانَ أبو سلمة كثيرًا ما يُخالفُ ابن عباسٍ، فحُرمَ لذلكَ منه علمًا كثيرًا".

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 289.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 289.

والعِلم. ومن نماذج ذلك ما جَرى لعبدِ بن المبارك (ت 181هـ) مع سليمان بن مهران الأعمش (ت 147هـ) ؛ حيث لم تُتَح له الفرصة ليُكثر عنه لكونه غريبا عن الكوفة. أسندَ ابن الجَعد من طريق نُعيم بن حماد، قال: سمعتُ ابن المبارك يقول: سمعتُ الأعمشَ يَحلِفُ أنْ لا يُحَدِّثني، ويقول: لا أُحدِّثُ قومًا، وهذا التُّرْكِيُّ فيهم". وحكى الحافظ المزي في تهذيبه قال: "قال العباس بن مُصعب المِروزي (يعني: صاحب تاريخ الْـمَراوزة) : " كانت أمُّ عبد الله بن المبارك خُوارزمية، وأبوه تركيًّا"[1]. وقالَ عبدُ الله بن أحمد لأبيه: " أليسَ عبد الله قد سمع من الأعمش؟ قال: نعم. ولكنْ ليسَ بالكَثير "[2].

قلتُ: إنَّ هذا السبب النَّفسي لدى الأعمش قد يكون مَمزوجًا بسبب علمي متعلّق بصيانةِ الرواية عن الغلط؛ فالغرباءُ لا يُدرى عن حالهم، ولا كيف هو تكوينهم العلمي، فضلا عمّا إذا كانَ التلميذ صغير السّن الأمر الذي لا يجعله مؤهلا في نظر الشيخ لتحمّل الرواية، ويبدو أنَّ واقعَ ما جرى لابن المُبارك مع الأعمش هو من هذا القبيل؛ فقد كان حين قدومهِ إلى الكوفة صغير السنِّ على نحو تتوجّس فيه النفس من تمامِ أهليتهِ لتحمُّل الحديث، نقل الحافظُ ابن حجر عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه قال: " ولد(يعني: ابنُ المبارك) سنة ثمانِ عشرة ومائة (118هـ) "[3]. وحكى الحافظ المِزي عن عَبْدَان بن عثمان بن جَبَلة (قال) : "خرجَ عبدُ اللهِ إلى العِراق أوَّل مَا خرجَ، سنةَ إحدى وأربعين ومائة (141هـ) "[4].

وعليه فيكون قد مَضى من عُمُر عبدالله بن المبارك حينها ثلاثةٌ وعِشرونَ عامًا، وهذا السنُّ وفْق منهجيَّةِ الكوفيين يَدلُّ على أنَّه لا يزالُ حينئذٍ في مَبدأِ الطَّلب-وأنَّ أهليتهُ لتحمّل الحديث لم تنضُج بعد وعندهُم بِدايةُ الطَّلب للعلمِ تكونُ بعد أن يَستكملَ الفتى عشرينَ عاما، قال الرَّامَهُرمزي: " فأخبرني عِدَّةٌ من شيوخنا أنَّه قيل لموسى بن إسحاق (يعني: القاضي) : كيف لم تكتُب عن أبي نُعيم (يعني: الفضلَ بن دُكَين) ؟ ! قال: كان أهل الكوفة، لا يُخْرِجُون أولادَهم، في طلب العِلم صغارًا حتى يَستكْمِلوا عشرينَ سنةً"[5].

المطلب الرابع: الأسبابُ الزمانيّة والمكانية والمِهنيَّة لعدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

(1) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ص126 برقم 791.
المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج16، ص14.
(2) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج2، ص365.
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص337.
(4) المزي، تهذيب الكمال، ج16، ص14.
(5) الرَّامهرمزي، المُحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، ص186.

إنَّ النَّاظر في كتب تراجمِ الرُّواةِ يجدُ أنَّ تفسير جملةٍ من حالاتِ عدم إكثار راوٍ ما عن شيخ بعينهِ مردُّه إلى أسباب زمانية، وأخرى مكانية، وثالثة مِهنية، وفيما يأتي بيان ذلك على الترتيب:

أ. **الأسباب الزمانية:**

إنَّ ضيق دائرة الزمن للراوي عن شيخ ما يُعدُّ سببا في عدم إكثارهِ عن ذلك الشيخ، وهذه الأسباب الزمانية، قد يقفُ عليها أهل العلم إما بتصريح من الرواةِ، أو بالتقدير والاستنباط من القرائن، والأحوال التي تكْتنف واقع الرواية عنهم، ومن أبرز ما وقفتُ عليه من هذه الأسباب ما يأتي:

أولا السّماعُ من شيخ ما في آخر أيامه. وهذا السببُ لا يُتيحُ الفرصة للإكثارِ عن ذلك الشيخ، ومن النماذج على ذلكَ ما جرى لعبد الله بن مَسلمة القَعنَبي (ت 221هـ) ؛ حيث لم يُكثر من الرواية عن أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج (ت 161هـ) وقد علّق الإمامُ الذهبي على ذلك بقوله: " لم يُدرك القَعْنَبيُّ شعبة إلا في آخر أيامه، فلم يُكثر عنهُ"[1]. وقال في تاريخه: "لم يُرو عن القَعْنَبيّ، عن شُعْبَة سوى حديث واحد؛ لأنّه أدركه في آخر أيّامه"[2].

ومن النماذج على ذلك عدم إكثار الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) من الرواية عن مُعلّى بن منصورٍ الرّازي (ت 211هـ) ؛ حيث سمع منه في سنة (210هـ) أي قبل موته بسنة، قال البخاري في التاريخ الصغير: "دخلنا عليه سنَة عشر"[3] وقد روى عنه البخاري في صحيحه حديثين بواسطة. وعلّق الحافظ ابن حجر على صنيع البخاري فقال: " فكأنه لم يُكثر عنه، ولهذا حدّث عنه في هذين الموضعين بواسطة"[4].

ثانيًا أنْ يكونَ السّماعُ من الشيخ في مَقام ضيقٍ مثل موسم الحجِّ؛ فالانشغال بأداءِ المناسكِ والعبادات الأمر الذي لا تتاحُ فيه فرصة الإكثار من الرواية، ومن النَّماذج على هذا السّبب سماعُ الإمام مسلم بن الحجاج القُشيري (ت 261هـ) من عبد الله بن مَسلمة القعنبي (ت 221هـ) في موسم الحجِّ، قال الإمام الذهبي: "هو أكبرُ شيخ لمسلم، سمع منهُ

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 263.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج: 16، ص: 248.

(3) كذا عزاه الحافظ ابن حجر في التاريخ الصغير للبخاري، هذا ولم أقف على هذا الكلام في النسخة المطبوعة، ولعله سقط من النسخة المخطوطة. ابن حجر، فتح الباري، ج: 8، ص: 523.

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج: 8، ص: 523.

فـي أيَّـام الموسـم، فـي ذي الحجـة، سـنة عشـرين، ولـم يُكثـر عنـه"[1].

ثالثـا تقـدُّم وفـاة الشـيخِ وسـنّه صغيـر. ومـن النمـاذج علـى ذلـك، مـا وقـعَ مِـن عـدم إكثـار طلبـة العلـم مِـن الحديـث عـن أبـي عبيـدة سَـرَّار بـن مُجشِّـر البصـري العَنْـزي (ت 165هـ). قـال الإمـام يحيـى بـن معيـن: " سَـرَّار مِـن أصْحَـاب سـعيد بـن أبـي عروبـة القُدمـاءِ، ولكنَّـه مـاتَ قديمًـا؛ فَلذلـكَ لـم يُكثـر النـاسُ عنـهُ " (4). وقـال الإمـام أبـو حاتـم الـرازي: "سـرَّار أبـو عبيـدة كان ثقـة، وكان مـن كبـار أصحـاب سـعيد بـن أبـي عَرُوبـة"[2].

ب. **الأسبابُ المكانية:**

إنَّ حصـولَ أُمـور تَعتـري مَجْلـسِ شـيخ مـا، أو مـكان سُـكناه قـد يكـونُ باعثـا قويـا لظهـور أسـباب مؤثِّـرة تحـولُ دونَ الإكثـار عـنْ ذلـكَ الشـيخ، ومـن أبـرز مـا وقفـتُ عليـه مـن ذاكـم الأسـباب الآتيـة:

أولا كثـرَةُ الزُّحـامِ علـى الشـيخِ؛ ومـن النمـاذج علـى ذلـك مـا وقـع للإمـام موفـق الديـن أبـي محمـد عبـد الله بـن أحمـد المعـروف بابـن قدامـة المقدسـي (ت 620هـ) ؛ حيـث لـم تتـح لـه فرصـة الإكثـار عـن أبـي محمـد عبـد الله بـن أحمـد البغـدادي المعـروف بابـن الخشَّـاب (ت 567هـ)، قـال ابـنُ رجـب الحنبلـي: "سُـئل عنـه الشـيخ موفـق الديـن المقدسـي؟ فقـال: "كان إمامـا فـي عصـره فـي علـم العربيـة، والنحـو، واللغـة. وكان علمـاء أهـل عصـره يسـتفتونه فيهمـا، ويسـألونه عـن مشـكلاتها. وحضـرت كثيـرًا مـن مجالسـه للقـراءة عليـه، ولكـن لـم أتمكـن مـن الإكثـار عنـه لكثـرة الزحـام عليـه. وكان حسـن الـكلام فـي السـنة وشـرحها"[3].

وقـال ابـن رجـب فـي الثنـاء علـى قـدْر ابـن الخشّـاب فـي علـم الحديـث: " وكان الحافـظ أبـو محمـد الأخضـر يقـول فـي روايتـه عنـه: حدثنـا حجـة الإسـلام أبـو محمـد بـن الخشَّـاب، وكذلـك يقـول الشـيخ موفـق الديـن المقدسـي فـي تصانيفـه حيـن يـروي عـن ابـن الخشـاب. وكان ثقـة فـي الحديـثِ، والنَّقـل، صَـدوقـا حُجَّـة نبيـلا"[4].

ثانيًـا بُعـد مـكان إقامـة الشـيخ وسُـكناهُ عـن بعـض التلامـذة. ومـن النّمـاذج علـى ذلـك عـدمُ تمكّـن أبـي بكـر أحمـد بـن محمـد البُرقانـي (425هـ) مـن الإكثـار عـن أبـي العبّـاس محمّـد

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 264.

(2) ابن مَعين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج: 4، ص: 171.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 325.

(4) ابن رجب الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة، ج: 2، ص: 245. وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 20، ص: 525.

بن نصر بن أحمد بن محمد بن مُكْرَم المعدِّل (ت 375هـ) ؛ لبعد مكان إقامته عنه. قال الخطيب البغدادي: " حَدَّثَنِي بعض أصحابنا، قَالَ: قلتُ للبُرقاني: لِمَ لَمْ تُكثر عن ابن مُكْرَم؟ فقال: " كان ينزلُ في آخر البلد عند دار مُعز الدولة، فلم أتمكن من الإكثار عنه لبعده، أو كما قَالَ"[1].

ج. **الأسبابُ المِهنيّة:**

أولا انشغالُ الشيخ بأمور الدولة، وعدم تفرّغه للتحديث. ومن النماذج على ذلك ما وقعَ مِن عدم الإكثار من الروايةِ عن أبي محمد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون المَوصِلي المعروفِ بالنّديم (ت 235هـ) وهو غير ابن النّديم صاحب كتاب الفِهرست. قال الإمام الذهبي: " صاحب.. . الشعر الرائق، والتصانيف الأدبية، مع الفقه، واللغة، وأيام النَّاس، والبَصر بالحديثِ، وعلوِّ المرتبةِ.. . ولم يُكثر عنه الحفَّاظ؛ **لاشتغاله عنهم بالدَّولة**"[2].

قلتُ: إنّ انشغاله إنما كان بمجالس الخلفاء الأدبية، وما يقع فيها من الغناء، والشعر، والمناظرة، والنّقد.. . إلخ. وإلا فهو لم يكن من أهل المناصبِ الرسميّة، وأمَّا ما يدلُّ على كونه من أوعية الحديث فقول الخطيب عنه: " كتبَ الحديثَ عن سفيان بن عيينة، وهُشيم بن بشير، وأبي معاوية الضَّرير، وطبقتهم"[3]. هذا وقد ساق له الخطيب في تاريخه غير قصة تدلُّ على حسنِ أخذه للرِّواية، ودأبه في التبكير للسَّماع من الشيوخ[4].

ثانيا توقي الإكثار عمّن وَلِيَ أمرًا من أمور السلطان. ومن النماذج على هذا السبب ما جرى لسليمان بن بلال التَّيمي مَولاهم المَدني (ت 172هـ) ؛ حيثُ لم يكثر عنه أهل المدينة المنورة مع كونه "من أوعية العلم"[5] والحديث؛ لأنه كان محتسِبا على سوق المدينة، ومسؤولا عن خراجها، قال ابن سعد: " كان بَربريًا جميلا حسنَ الهيئةِ عاقلا، وكان يُفتي بالبلد، وولي خراج المدينة"[6]. وقال ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين: " سمعتُ يحيى بن معين يقول: "إنما كان يَضعُ (أي: ينتقصُ) سليمانَ بن بلال عند أهل المدينة؛ لأنه كان على السّوق، وكان أروى الناس عن يحيى بن سعيد (يعني: الأنصاري) "[7].

(1) ابن رجب الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة، ط1، ج: 2، ص: 251 / 252.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 3، ص: 320.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 119.

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 6، ص: 338.

(5) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 6، ص: 338و339.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 426.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج: 5، ص: 420.

ومما يلزم التنبيه إليه هاهنا أنَّ أيوب بن سليمان بن بلال لم يكثر عن أبيه كذلك؛ فقد قال الحافظ الذهبي: " روى عنه: ابنه أيوب شيئا يسيرا "[1]. ويبدو لي أنَّ عدم إكثار أيوب عن أبيه سليمان هو انشغال أبيه بما تولّاه من أمر السوق والخراج، وهذا المثال يَصلح للبند الأول آنفا.

المطلب الخامس: الآثارُ النّاجمة عن عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

إنّ المُتتبع للحالاتِ التي وقعَ فيها عدم إكثار بعض الرواة من الرواية عن بعض الشيوخ سواء أكان الباعث على ذلك حال الشيخ نفسه أم الراوي عنه يجدُ أنَّ ذلكَ بالجملَة أمرٌ إيجابي؛ مع وجود بعضِ الآثار السّلبية على صعيد الرَّاوي، أو على واقع الرواية نفسها، وفيما يأتي بيان ذلك بالتفصيل:

أ. الآثارُ الإيجابية النّاجمة عن عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

ويظهر ذلك من خلال بحثنا هذا في الحالات الآتية:

- عدمُ الإكثار عمّن ليستْ هيئتهُ مثل هيئة النّسّاك.
- عدمُ الإكثار عمَّن كان مقلّا أصلا من الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين-؛ خشية الوقوع في الغلط المفضي إلى الكذب في الحديث.
- عدمُ الإكثار عمّن كان به صرع.
- عدمُ إتاحة الفرصةِ لإكثار مَنْ عُرفَ ببدعةٍ، أو وقعَ عندهُ شيء من خوارمِ المروءةِ، أو ولي أمرًا للسُّلطان.
- عدمُ الإكثار عمّن عُرفَ بسوء الضبط، وكثرة النّسيان، أو اللَّحنِ في الرِّواية، أو أنَّ مجْلسهُ يرتادهُ الثقلاء.
- طلبُ عُلوِّ الإسنادِ؛ حيث يرغبُ راوٍ ما بالروايةِ عن شيوخ شيخه لكون الشيخ من أقرانه وذلك مثل صنيع الإمام البخاري في عدم إكثارهِ عن شيخه وقرينه الإمام أحمد بن حنبل؛ لكونه أدرك شيوخ أحمد فآثار الرواية عنهم مباشرة بعلو.

وهذه الحالاتُ جميعها تُفضي إلى صيانةُ الرّوايةِ عن الخلل، والغلط. وقد مضى

(1) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص: 356.

التمثيل عليها وبسط الكلام حولها فيما تقدّم آنفا بما يُغني عن الإعادة هاهنا.

هذا ومن الآثار الإيجابية لعدم الإكثار عن شيخ معيّن علاوة على ما تقدّم أنّ ذلك يُفيد في تعيين اسم الرّاوي المهمل إذا كان متّفقا مع غيره بقرينةِ خصوصية الإكثار عنه دون الآخر، وقد فعّلَ الحافظ ابن حجر هذا الأثر في كتابه فتح الباري وجعله قاعدةً في تعيين المُهمل[1].

ب. الآثارُ السلبيّة النّاجمة عن عدم الإكثار من الرواية عن بعض الشيوخ عند المحدّثين.

إنَّ جملةً من الحَالاتِ التي وقع فيها عَدم الإكثار من بعض الرواة عن بعض الشيوخ تركتْ آثارا سلبية على حال أولئك الرواة، أو حال أولئك الشيوخ في الرواية، وفيما يأتي أبرز تلكم الآثار:

أولا إعلالُ حديثِ الرَّاوي غير المُكثر عن شيخٍ ما بالانقطاع سيّما إذا كان الرّاوي مُدلّسا. ومن النماذج على هذا الأثر إعلال رواية سليمان بن مِهران الأعمشِ (ت 147هـ) عن مجاهد بن جبر(ت 104هـ) بالانقطاع؛ لأنَّ عامّة ما يرويه الأعمش عن مجاهد هو مدلَّس، وأمّا ما سمعهُ منه فقليل. سأل ابن أبي حاتم الرّازي والده عن حديث رواه جماعة فيهم الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما رفعه بعضهم، ووقفهُ الأعمش فأجابه قائلا: "الأعمشُ أحفظهم، والحديث يُحتمل أن يكون مرفوعا، وأنا أخشى ألا يكون سمع هذا الأعمش من مُجاهد؛ إن الأعمش قليلُ السَّماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مُدلَّس "[2].

وأسند ابن أبي حاتم من طريق محمد بن بشار (قال) : "سمعتُ وكيعًا (يعني: ابن الجرّاح) يقول: " لم يسمعِ الأعمشُ من مجاهد إلا أربعة أحاديث"[3]. وقال عباسٌ الدُّوري: "سمعت يحيى (يعني: ابن معين) يقول: "إنما سمعَ الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث، أو خمسة.. "[4].

ثانيًا عدم قَبولِ تفرّد الرَّاوي غير المُكثر عن شيخٍ ما؛ إذ قلّة الحديثِ على هذا النحو لا تخوّلهُ أنْ ينفردَ عنه بأحاديث، لم يروها أصحابُ ذلكَ الشيخ عنه. قال الإمام ابن حبّان

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 426.

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج: 1، ص: 204، وج: 10، ص: 85، ج: 13، ص: 299.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، ج: 2، ص: 210.

(4) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 1، ص: 224.

في ترجمة راو اسمه عسَلُ بن سفيان اليَربُوعي: " كان قليل الحديث كثيرَ التفرد عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، على قلة روايته، ولا يتهيأ الاحتجاج بانفراد مَنْ لم يسلك سَنَن العُدول في الروايات-على قلة روايته، ودُخُولُهُ في جُمْلَةِ الثقاتِ إنْ أُدْخِل فيهم"[1].

ومن النماذج على هذا الأثر أيضا ما سُئل عنه أبو حاتم الرّازي بخصوصِ حديثٍ رواه أبو عامر قُرّانُ بن تَمَّام الوالبيِّ الأسدي عن أبي عمران أيمنَ بن نَابل الحبشي المكِّي؟ فقال: " لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قُرَّان، ولا أَرَاه مَحفوظًا. أين كان أصحاب أيمن بن نَابِل عن هذا الحديث؟ "[2].

فمقتضى تعليل أبي حاتم أنَّ قُرّان ليس من أصحاب أيمن المُلازمين له والمكثرين عنه، فكيف يتسنّى له أن ينفردَ عنه بشيء لم يروه أصحابه عنه أصلا.

ومن هنا فقد أوضح الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ضابطَ قبول التفرّد أو ردّه عند أئمة الشأن من المحدثين فقال: " حُكْمُ أهل العلمِ، والذي نعرفُ من مَذهبِهم، في قبول ما يَتفرد به المُحدِّث من الحديث أنْ يكونَ قد شاركَ الثقاتِ مِن أهلِ العلم والحفظ في بعض ما رَوَوا، وأمْعَن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا، ليس عندَ أصحابه قُبِلتْ زيادتهُ، فأمَّا من تراه يعمَدُ لمثل الزهري في جلالتهِ، **وكثرة أصحابه الحُفاظ المتقنين لحديثه**، وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عُروة وحديثهما عندَ أهل العلم مبسوط مُشترك قد نَقل أصحابُهما عنهما حديثهُما على الاتفاق منهم في أكثره فيروي عنهما، أو عن أحدِهما **العددَ من الحديث** ممَّا لا يعْرفهُ أحدٌ من أصحابِهما، وليسَ ممَّن قد شاركهم في الصحيح ممَّا عندهم؛ فغيرُ جائز قبول حديث هذا الضَّرب من الناس"[3].

ومن النَّماذج التي تنضوي تحتَ هذا الأثر كذلك أنَّ الحاكم النيسابوري أخرجَ في مُستدركهِ حديثا من رواية عبد الغفار بن داود الحرَّاني عن حماد بن سلمة البصري ثم قال: " إسنادٌ صحيح على شرط مسلم، وعبد الغفار بن دَاود ثقة، غير أنَّه ليس عند أهل البصرة عن حمّاد"[4].

قلتُ: إنَّ مقتضى صنيع الحاكم هاهنا أن ينبِّه إلى أنَّ ظاهر سند الحديث مُشعِرٌ بالصحَّة لاتصال سندهِ، وثقة رواته غير أنَّ له علّة تقدحُ فيه؛ فقدْ انفردَ به عبد الغفار الحرّاني (ت 224هـ)، دون سائر أصحاب حمّاد البصريين، ومن يتتبع حال عبد الغفار في الرِّواية عن

(1) ابن مَعين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج: 3، ص: 327.

(2) ابن حبان، المجروحين، ج: 2، ص: 195برقم 839.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، ج: 1، ص: 296 برقم 886.

(4) مسلم، الجامع الصحيح، ج: 1، ص: 7.

حمّـاد يجـد أنـه ليـس ممَّـن أكثـر عنـهُ بحكـم أنّـه ليـسَ مـن أهـل بلـده؛ فهـو مـن سكّان مِصـر وأحـد وجوههـا[1] وسـماعُه بالبصـرة مـن حمّـاد إنّمـا أثنـاء زيارتـهِ لهـا، ولمّـا كان الأمـر كذلـك قـوّى ذلـك فـي النفسِ اسـتغرابَ التفرّد منـه عـن حمّـاد بمـا ليـس معروفـا عنـد أهـل بلـده عنـه.

ومـن النمـاذج علـى هـذا الأثـر أيضـا أنَّ الحافـظ الطبرانـي أسـند فـي معجمـه الصغيـر قـال: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّار حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْبَكْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلاءَ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا بِلَالُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِصَحْفَةٍ تَفُورُ, فَرَفَعَ يَدَهُ مِنْهَا, فَقَالَ: "اللَّهُمَّ, لَا تُطْعِمْنَا نَارًا؛ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُطْعِمْنَا نَارًا"(قال الطبراني) : " لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ, وَلَا عَنْهُ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ تَفَرَّدَ بِهِ هِشَامٌ, وَبِلَالٌ **قَلِيلُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ** "[2].

قلـتُ: لقـد قصـد الحافـظ الطبرانـي مـن تنبيهـه علـى قلـة حديـث بـلال بـن أبـي هريـرة الدّوسـي-رضي الله عنـه-[3] عـن أبيـه أنْ يشـيرَ إلـى أنَّ تفـرد بـلالٍ بالحديـث لا يُحتمـلُ حَسْـبَ قواعـد المحدّثيـن؛ إذ أيـن أصحـابُ أبـي هريـرة رضـي الله عنـه عـن هـذا الحديـث؟ !

ثالثًـا نـدَمُ الـرَّاوي غيـر المُكثر عـن شـيخٍ مـا؛ لأنّـه أقـلَّ عنـه مكتفيـا بغيـره. ومـن النمـاذج علـى هـذا الأثـر مـا كانَ مـن حـال الإمـام عبـد الرحمـن بـن مهـدي (ت 189هـ) ؛ حيـث لـم يُكثـر مـن الحديـث عـن سُـليمان بـن بـلال المدنـي(ت 172هـ) ؛ مكتفيًـا بالرِّوايـة عـن عبـد الله بـن جعفر الْمَخرَمـي المدنـي (ت 170هـ)، ثـمَّ بَعـدُ أظهـر عبـد الرحمـن ندامـةً منـه علـى ذلـك، قـال ابـن الجنيـد فـي سـؤالاته لابـن معيـن: " سـمعت يحيـى بـن معيـن يقـول: قـال لـي عبـد الرحمـن يَعنـي: ابـن مهـدي-: "مَنعنـي أنْ أُكْثـرَ عنـهُ يعنـي: سـليمان أنِّـي كُنـتُ قـد كتبـتُ عـن عبـدِ الله بـن جعفـر المَخْرَمـي، ولقـد نَدِمـتُ بعـدُ أن لا أكـونَ أكثـرتُ عنـه"[4].

قلـتُ: إنَّ ممّـا يُترجـمُ بعضَ نَـدم الإمـام ابـن مهـدي أنَّ سـليمانَ بـن بـلال المدنـي كانَ متبحـرا فـي حديـث المدنييـن، فضـلا عـن كونـه يحفـظ مـن الحديـث مـا ليـس عنـد غيـرهِ مـن حديـث أهـل المدينـة؛ فمِـنْ خِلالـهِ وَصَـلَ إلـى المحدِّثيـن حديـثُ محمـد بـن عبـد الله بـن محمـد بـن عبـد الرحمـن بـن أبـي بكـر المعـروف بابـن أبـي عتيـق، حكـى الحافـظ الذهبـي فـي سـيره عـن الإمـام محمـد بـن يحيـى الذهلـي أنـه قـال فـي شـأنِ سـليمان بـن بـلال المدنـي: "لـم يـرو عنـه فيمـا علمـتُ غيـر

(1) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج: 1، ص: 290 حديث رقم 643.

(2) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 439.

(3) الطبراني، المعجم الصغير، ج: 2، ص: 144 حديث رقم 934.

(4) أورده ابن حبّان في كتابه الثقات وقال: " يروي عن أبيه قصَّة الدجَّال روى عنه الشعبي".
ابن حبّان، الثقات، ج: 4، ص: 65برقم 1838.

سليمان بن بلال. قال لي أيوب بن سليمان: ما علمتُ أحدًا روى عنه(يعني: ابنَ أبي عتيق) بالمدينة غير أبي". (ثمَّ قال الذهلي) : "لولا أنَّ سُليمان قامَ بحديثهِ، لذهب حديثه، ولا أعلمهُ كتبَ عن سليمان حديث ابن أبي عتيق هذا، سوى عبد الحميد بن أبي أويس الأعشى، وما ظننتُ أن عند سليمان بن بلال من الحديث ما عنده، حتى نظرتُ في كتاب ابن أبي أويس، فإذا هو قد تبحَّر حديث المدنيين، وإذا هو قد روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري قطيعا من حديث الزهري، وعن يُونس الأيلي"[1].

رابعًا أنَّ يحتاجَ الرَّاوي غير المُكثر عن شيخٍ مَا إلى حديث ذلك الشيخ فيرويه عنه بنزول. وهذا الأثر يُمكنُنا به تفسير نزول إسناد الإمام البخاري في الرواية عن بعض شيوخه الذين لم يُكثر عنهم، ومن نماذج ذلك قوله في الجامع الصحيح: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلاَلٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَهْمَسٍ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً"[2].

فهذا الحديث رواه الإمام البخاري عن شيخه الإمام أحمد بن حنبل بواسطة أحد شيوخه وهو أحمد بن الحسن بن جُنيدب الترمذي(ت-) وهو من أقران البخاري وليس له سوى هذا الموضع في الصحيح؛ فكأنَّ البخاري لقلّة سماعه من أحمد بن حنبل بحسب ما تقدّم لمّا احتاجَ إلى إخراج بعض حديثه في الصحيح نزل به درجة. هذا وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه هذا الحديث بذاته عن أحمد بن حنبل بلا واسطة[3]، وفي ذلك قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث: "أخرجه مسلم عن أحمد نفسِه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة"[4].

ومن نماذج هذا الأثر أيضًا أنَّ الإمام البخاري روى في جامعه حديثا واحدا عن شيخه معاوية بن عمرو الأزدي (ت 213هـ) بلا واسطة[5]، وهو من شيوخهِ القدَماء، لكنّه ساقَ له في موضعين آخرين من الجامع الصحيح حديثين بواسطة؛ **الأول:** عن شيخ له اسمه عبد الله بن محمد الجُعفي المعروف بالمُسنَدي[6]، **والثاني:** عن شيخ له اسمه أحمد بن أبي

(1) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص: 356. برقم 338.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 426 / 427.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب: كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم، ج: 4، ص: 1621 حديث رقم 4203.

(4) مسلم، الجامع الصحيح، ج: 3، ص: 1448 حديث رقم 1814.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج: 8، ص: 153.

(6) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجمعة، باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة، ج: 1، ص: 316 حديث رقم 894.

رجاء[1] ؛ فكأنه لم يُكثر عن شيخه معاوية واحتاجَ إلى حديثِهِ؛ فروى عنه في الموضعين بنزول. قال الحافظ ابن حجر: " معاوية بن عمرو هو الأزدي، وهو من شيوخ البخاري، وربما روى عنه بواسطة كما هنا"[2].

خامسًا استنكارُ أئمّة الشأن بعض حديث شيخٍ ما إذا كانَ عسرا في الرواية وجاء من طريقِ بعضِ تلامذته الذين لم يُكثروا عنه. ومن النّماذج على هذا الأثر ما حكاه الحافظ الذهبي ضمن ترجمة عبد السلام بن حرب المَلائي البصري (ت 187هـ) قال: "قال يعقوب بن شيبة: ثقة وفي حديثه لين، وكان عسيرا في الحديث. سمعتُ ابن المديني يقولُ: كان يجلس في كل عام مرة مجلسا للعامة، فقيل لعليٍّ أكثرتَ عنه؟ قال: نعم. سمعتُ له مجلس العامة، وقد كنتُ أستنكر بعض حديثِهِ حتى **نظرتُ في حديث مَن يُكثر عنه؛** فإذا حديثه مقاربٌ عن مغيرة والناس؛ وذلك أنَّه كان عسرًا، فكانوا يَجمعون غرائبه في مكان؛ فكنت أنظر إليها مجموعة فاستنْكَرتُها"[3].

قلتُ: إنما حصل الاستنكار عند الإمام ابن المديني في تلك الأحاديث التي تلقّاها أفرادٌ من الرواة عن الشيخ المتعسر عبد السّلام المَلائي ممَّن لم يُكثرعنه؛ فَصَارتْ حينئذٍ رواياتُهُم مَظنة للغرابةِ والنَّكارة.

سادسًا إهدارُ كمٍّ كبير من الحديثِ لشيخ ما في حقِّ غير المُكثر من الرواة عنه، ويتعيّن هذا الأثر في حالة قلة رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس رضي الله عنهما حيث حَال خلافهُ العلمي كما تقّدم آنفا مع ابن عبّاس دون الإكثار عنه؛ فحُرم بذلك خيرًا كثيرًا. وقد أسند الفسوي أيضا من طريق معمر عن الزهري قال: " أدركت مِن بحور قريش أربعة: عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب؛ فأما أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان يُمَاري (يعني: يُجادلُ ويخالفُ) ابنَ عباس فحُرمَ بذلك علمًا كثيرًا". ووقع الكلامُ في السِّير للذهبي بلفظ: " كانَ أبو سلمة كثيرًا ما يُخالفُ ابن عباسٍ، فحُرمَ لذلكَ منه علمًا كثيرًا"[4].

(1) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر، ج: 4، ص: 1547 حديث رقم 3993.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، باب: إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف، ج: 1، ص: 253 حديث رقم 687.

(3) ابن حجر، فتح الباري، ج: 7، ص: 488.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 8، ص: 335 / 336.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخلُص بالنتائج الآتية:

1. إنَّ مسألة عدم الإكثار من الرواية عن بعضِ الشيوخ ليستْ مسألةً عابرةً في أذهانِ نقّاد المحدّثين، بل كان لها حظّها الوافر من العناية، والنظر، والتحقيق، وقد صبّ ذلك بالجملةِ في دقّة صنيعهم، وأبانَ عن علوِّ كعبهم في هذا الفنِّ.

2. استخدم النقّاد عباراتٍ عديدة للدلالة على عدم إكثار فلان من الرواة عن شيخ ما، ومن أبرز تلكم العبارات قولهم: "لم يُكثر عن فلان "، أو" قليلُ السماع من فلان"، أو" قليل الحديث عن فلان"، أو"قليلُ الرِّواية عن فلان".

3. أظهرتِ الدِّراسة بالتتبعِ الدقيق أنَّ عدم الإكثارِ من الرواية عن بعضِ الشيوخ مردُّهُ إلى أسبابَ دينيّة، وأخرى علميّة ومنهجيّة، وثالثة صحيّة، أونفسيّة، ورابعة زمانية، أو مكانيّة، أو مهنيّة.

4. كشفَ البحثُ أنَّ سببَ عدم الكثرةِ من الرواية عن بعضِ الشيوخ تارةً تكون فيه حال الشيخ هي الباعث على نشوئه، وتارة تكون حال الراوي عنه الباعث هي على ذلك، وليس لذلك مقياسٌ ضابطٌ يطّردُ به الأمر.

5. وظّف نقّاد المحدّثين مسألة عدم الكثرةِ من الرواية عن بعضِ الشيوخ في الجانب النّقدي للروايات، ومن ذلك:

أ. إعلال الراوية بالانقطاع سيما إذا كانَ الرَّاوي غير المُكثر مشهورًا بالتدليس.

ب. ردّ تفرّدِ غير المُكثر عن شيخ ما.

ج. وقوع الغرابة، والنّكارة في رواياتِ شيخ ما لم تقع الكثرة في الرواية لمن روى عنه.

6. إنَّ عدم الإكثار من الرواية عن شيخ ما سواء أكان الباعث على ذلك حال الشيخ نفسه، أم الراوي عنه هو بالجملَة أمر إيجابي؛ مع وجود بعضِ الآثار السّلبية على صعيد الراوي، أو على واقع الرواية نفسها، وقد مضى بيانُ جميعِ ذلك في المطلب الخامس على نحو يغني عن إعادتهِ ها هنا.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت) التاريخ الكبير (د. ط). تحقيق السيد هاشم الندوي. د. م: دار الفكر.
2. ==========. (1407هـ 1987). الجامع الصحيح (ط3). تحقيق مصطفى ديب البغا. اليمامة، بيروت: دار ابن كثير.
3. أبو بكر المحولي، محمد بن خلف. (1412هـ1992-م) ذمُّ الثقلاء (ط1). تحقيق: مأمون محمود ياسين. الشارقة: مؤسسة علوم القرآن، دار ابن كثير.
4. البيهقي، أحمد بن الحسين. (1412هـ 1991م). معرفة السنن والآثار (ط1). تحقيق: عبد المُعطي أمين قلعجي. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامي، حلب: دار الوفاء.
5. ابن الجَعد البغدادي، علي. (1410هـ1990-م). مسند ابن الجعد (ط1)، تحقيق عامر أحمد حيدر، (بيروت: مؤسسة نادر،).
6. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد. (1397هـ). المراسيل (ط1). تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. بيروت: مؤسسة الرسالة.
7. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد. (1371هـ 1951م). الجرح والتعديل (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
8. =======. عبد الرحمن بن محمد. (1405هـ). علل الحديث (د. ط). تحقيق: محب الدين الخطيب. بيروت: دار المعرفة.
9. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. (1411هـ1990-م). المستدرك على الصحيحين (ط1). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
10. ابن حبّان، محمد. (1395هـ 1975م). الثقات (ط1). تحقيق السيد شرف الدين أحمد. د. م: دار الفكر.
11. =======. (1369هـ). المجروحين (ط1)، تحقيق محمد إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.
12. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1404هـ1984-م). تهذيب التهذيب (ط1). بيروت: دار الفكر.
13. ==========. (1379هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري (د. ط). بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وآخر. بيروت: دار المعرفة.
14. ==========. (1379هـ). هدي الساري (د. ط). بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وآخر. بيروت: دار المعرفة.
15. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (د. ت) معجم البلدان (د. ط). بيروت: دار الفكر.
16. ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1409هـ 1989م). من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (رواية المَرْوذِي) (ط1). تحقيق: صبحي السّامرائي. الرياض: مكتبة المعارف.
17. ==========. (1408هـ 1988م). العلل ومعرفة الرجال (ط1). تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. بيروت: المكتب الإسلامي. الرياض: دار الخاني.
18. الخطيب البغدادي. أحمد بن علي. (1403هـ). الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع (د. ط). الرياض: مكتبة المعارف.
19. ==========. (1395هـ). الرحلة في طلب الحديث (ط1). تحقيق: نور الدين عتر.

بيروت: دار الكتب العلميّة.

20. ==========. (د. ت). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (د. ط). تحقيق أبو عبد الله السورق وآخر. المدينة المنورة: المكتبة العلميّة.

21. ==========. (د. ت). تاريخ بغداد (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

22. الخليلي، الخليل بن عبد الله. (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد (ط1). تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. الرياض: مكتبة الرشد.

23. ابن دقيق العيد، تقي الدين. (1406هـ-1986م). الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيفَ إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

24. الذهبي، محمد بن أحمد. (1413هـ). سير أعلام النبلاء (ط9). تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخر. بيروت: مؤسسة الرسالة.

25. ==========. (1413هـ 1993م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ط2). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.

26. ==========. (د. ت). تذكرة الحفاظ (د. ط). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. د. م، د. ن.

27. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. (1404هـ). المُحدّث الفاصل بين الراوي والواعي (ط3). تحقيق: محمد عجاج الخطيب. بيروت: دار الفكر.

28. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (1425هـ-2005م). ذيل طبقات الحنابلة (ط1). تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين. الرياض: مكتبة العبيكان.

29. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم. (1409هـ). سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ط2). تحقيق: سعدي الهاشمي (المنصورة: دار الوفاء،).

30. ابن سعد، محمد. (د. ت). الطبقات الكبرى (د. ط). (بيروت: دار صادر،).

31. السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1382هـ 1962م). الأنساب (ط1). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخر. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

32. ==========. (1395هـ-1975م). التحبير في المعجم الكبير (ط1). تحقيق: منيرة ناجي سالم. بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف.

33. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1406هـ-1986م). معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة علوم الحديث) (ط1). تحقيق: نور الدين عتر. سوريا، بيروت: دار الفكر دارالفكرالمعاصر.

34. الطبراني، أحمد بن سليمان. (1405هـ 1985م). المعجم الصغير (ط1). تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير. بيروت: المكتب الإسلامي. عمَّان: دار عمّان.

35. العَجلي، أحمد بن عبد الله. (1405هـ-1985م). معرفة الثّقات (ط1). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. المدينة المنورة: مكتبة الدّار.

36. العُقيلي، محمد بن عمر. (1404هـ-1984م). الضعفاء الكبير (ط1). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية.

37. الفَسَوي، سفيان بن يعقوب. (1401هـ). المَعرفة والتاريخ (ط2). تحقيق: أكرم ضياء العمري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

38. القشيري، مسلم بن الحجاج. (د. ت). الجامع الصحيح (د. ط). بعناية محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار

إحياء التراث العربي.

39. الكُلاباذي، أحمد بن محمد. (1407هـ). رجال صحيح البخاري (ط1). تحقيق: عبد الله الليثي. بيروت: دار المعرفة.

40. المُباركفوري، محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

41. ابن معين، يحيى. (1408هـ1988-م). سؤالات ابن الجنيد (ط1). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. المدينة المنورة: مكتبة الدّار.

42. ======. (1399هـ1979-م). تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (ط1). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

43. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400هـ 1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ط1). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

44. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1990م). لسان العرب (ط2). بيروت: دار صادر.

45. ابن نقطة الحنبلي، محمد بن عبد الغني. (1408هـ). التقييد لمعرفة رواة الأسانيد (ط1). تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية.

46. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (1405هـ). حلية الأولياء (ط4). بيروت: دار الكتاب العربي.

الترجمة الحرفية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References :

1. albukhāriyyu muḥammada bn ʾismāʻyl (d t al-tārīkha alkabīra d ṭ taḥqīqa al-sayyidi hāshima al-nadwiyyi d m dāru alfikri
2. ==========. (1407h- 1987). aljāmiʻa al-ṣaḥīḥa ṭ taḥqīqa muṣṭafā dībi albaghghā alyamāmatu bayrūta dāra ibnu kathīru
3. ʾabū bikri almuḥawwiliyyi muḥammada bn khalfi (1412h- 1992m) dhammu al-thuqalāʾi ṭ taḥqīqun mảmūnu maḥmūdu yāsīnin al-shāriqatu muʾassasatu ʻulūmi alqurʾāni dāra ibnu kathīru
4. albayhaqiyyu ʾaḥamida bn alḥissayni (1412h- 1991m). maʻrifata al-sanani wa-al-ʾāthāri ṭ taḥqīqun ʻabdu al-muʻṭy ʾummayni qlʻjī bākistānun jāmiʻatu al-dirāsāti alʾislāmiyya ḥulabun dāru alwafāʾi
5. ibna aljaʻdi albaghdādiyyi ʻaliyyun (1410h- 1990m). musnada ibni aljaʻdi ṭ taḥqīqa ʻāmira ʾaḥamida ḥaydarun bayrūta muʾassasatu nādiru
6. ibna ʾabī ḥātimi al-rāziyyi ʻabda al-Raḥmāni bn muḥammadin (1397h). almarāsīla ṭ taḥqīqun shukru al-lhi niʻmati al-lhi qwjāny bayrūtu muʾassasatu al-risālati
7. ibna ʾabī ḥātimi al-rāziyyi ʻabda al-Raḥmāni bn muḥammadin (1371h- 1951m). aljurḥa wa-al-taʻdīla ṭ bayrūta dāru ʾiḥyāʾi al-turāthi alʻarabiyyi
8. ========. ʻabdu al-Raḥmāni bn muḥammadin (1405h). ʻallala alḥadythu d ṭ taḥqīqun muḥibbu al-dīni alkhaṭībi bayrūtu dāru almaʻrifati
9. alḥākimu al-nīsābūriyyu muḥammada bn ʻabdi al-lhi (1411h- 1990m).

almustadrika ʻalā al-ṣaḥīḥayni ṭ taḥqīqun muṣṭafā ʻabdi alqādiri ʻaṭā bayrūtu dāru alkutubi alʻilmiyyati

10. ibna ḥubbānin muḥammadun (1395h- 1975m). al-thiqāti ṭ taḥqīqa al-sayyidi sharafa al-dīni ʾaḥamdun d m dāru alfikri
11. =======. (1369h). almajrūḥīna ṭ ، taḥqīqa muḥammada ʾibrāhym zāyada ḥulabun dāru alwaʻy
12. ibna ḥajari alʻasqalāniyyi ʾaḥamida bn ʻaliyyin (1404h- 1984m). tahdhība al-tahdhībi ṭ bayrūta dāru alfikri
13. ==========. (1379h). fatḥa albārriyyi bisharḥi ṣaḥīḥi albukhāriyyi d ṭ biʻināyati muḥammadi fuʾādi ʻabdi albāqiyyi wȧākhiri bayrūtu dāru almaʻrifati
14. ==========. (1379h). hady al-sārriyyi d ṭ biʻināyati muḥammadi fuʾādi ʻabdi albāqiyyi wȧākhiri bayrūtu dāru almaʻrifati
15. ilḥamuī yāqūta bn ʻabdi al-lhi (d t muʻjama albuldāni d ṭ bayrūta dāru alfikri
16. ibna ḥanbalin ʾaḥamida bn muḥammadin (1409h- 1989m). min kalāamin ʾaḥamida bn ḥanbalin fī ʻilali alḥadythi wamaʻrifati al-rujjāli riwāyata al-marwdhī ṭ taḥqīqun ṣabbiḥī al-sāmarrāʾiyya al-rīāḍun maktabatu almaʻārifi
17. =========. (1408h- 1988m). alʻilali wamaʻrifati al-rujjāli ṭ taḥqīqun waṣiyyu al-lhi bn muḥammadu ʻabbāsu bayrūtu almuktibu alʾislāmiyyu al-rīāḍun dāru alkhāniyyi
18. alkhaṭību albaghdādiyyu ʾaḥamida bn ʻaliyyin (1403h). aljāmiʻa liʾkhlāqi al-rāʾī wȧādāba al-sāmiʻi d ṭ al-rīāḍun maktabatu almaʻārifi
19. ==========. (1395h). al-riḥlata fī ṭalabi alḥadythi ṭ taḥqīqun nūru al-dīni ʻitrin bayrūtu dāru alkutubi alʻilmiyyati
20. ==========. (d t alkifāyata fī maʻrifati ʾuṣwli ʻilmi al-riwāyati d ṭ taḥqīqa ʾabū ʻabdi al-lhi al-swrq wȧākhira almadīnatu almunawwaratu almaktabatu alʻilmiyyatu
21. ==========. (d t tārīkha baghdādi d ṭ bayrūta dāru alkutubi alʻilmiyyati
22. alkhalīliyyu alkhalīla bn ʻabdi al-lhi (1409h). alʾirshāda fī maʻrifati ʻulamāʾa alḥadythi fī albilādi ṭ taḥqīqun muḥammadu saʻīdu ʻumari ʾidrys al-rīāḍun maktabatu al-rashadi
23. ibna daqyqi alʻīdi taqī al-dīnu (1406h- 1986m). aliqtirāḥa fī bayāni aliṣṭilāḥi wamā ʾuḍīfa ʾilā dhālika mina alʾaḥādīthi almaʻdūdati mina al-ṣiḥāḥi d ṭ bayrūta dāru alkutubi alʻilmiyyati
24. al-dhahabiyyu muḥammada bn ʾaḥamdun (1413h). sayra ʾaʻlāami al-nubalāʾi ṭ taḥqīqun shuʻaybu al-ʾrnāʾwṭ wȧākhira bayrūtu muʾassasatu al-risālati
25. =========. (1413h- 1993m). tārīkha alʾislāmi wawafiyyāti almashāhīri wa-

al-ʾā‘lāami ṭ taḥqīqun ‘umaru ‘abdi al-sullāmi tudammirī bayrūtu dāru alkitābi al‘arabiyyi

26. ==========. (d t tadhakkurata alḥifāẓi d ṭ taḥqīqun ‘abdu al-Raḥmāni bn yaḥyā almu‘allamiyyi d m d n
27. al-rāmahurmuziyyu ilḥasinna bn ‘abdi al-Raḥmāni (1404h). almuḥadditha alfāṣila bayna al-rāʾī wa-al-wā‘y ṭ taḥqīqun muḥammadu ‘ajāju alkhaṭībi bayrūtu dāru alfikri
28. ibna rajabi alḥanbaliyyi ‘abda al-Raḥmāni bn ʾaḥamdun (1425h- 2005m). dhayla ṭabaqāti alḥanābilati ṭ taḥqīqun ‘abdu al-Raḥmāni bn salīmāni al‘uthaymīna al-rīāḍun maktabatu al-‘bykān
29. ʾabū zur‘ata al-rāziyya ‘abīda al-lhi bn ‘abdi alkarīmi (1409h). suʾālāti albardha‘iyyi liʾabī zar‘atin ṭ taḥqīqun sa‘duy alhāshimiyyu almanṣūrata dāru alwafāʾi
30. ibna sa‘din muḥammadun (d t al-ṭabaqāti alkubrā d ṭ (bayrūta dāru ṣādiru
31. al-sim‘āniyya ‘abda alkarīmi bn muḥammadin (1382h- 1962m). alʾansāba ṭ taḥqīqun ‘abdu al-Raḥmāni bn yaḥyā almu‘allamiyyi alyamāniyyi wȧākhiri ḥaydaru ʾābādin majlisu dāʾirati alma‘ārifi al‘uthmāniyyati
32. ==========. (1395h- 1975m). al-taḥbīra fī almu‘jami alkabīri ṭ taḥqīqun munīratu nājī sālima baghdādu rʾāsah dīūāna alʾawqāfi
33. ibna al-ṣulāʾāaḥi ‘uthmāna bn ‘abdi al-Raḥmāni (1406h- 1986m). ma‘rifata ʾanwā‘i ‘ulūmi alḥadythi muqaddamata ‘ulūmi alḥadythi ṭ taḥqīqun nūru al-dīni ‘itrin sūrīā bayrūta dāru alfikri- dāra alfikri almu‘āṣiri
34. al-ṭabarāniyyu ʾaḥamida bn salīmāni (1405h 1985m). almu‘jama al-ṣaghīra ṭ taḥqīqun muḥammadu shakūru muḥammadu alḥājji ʾamarīra bayrūtu almuktibu alʾislāmiyyu ‘ammānu dāru ‘ammāni
35. al‘ajaliyyu ʾaḥamida bn ‘abdi al-lhi (1405h- 1985m). ma‘rifata al-thiqāti ṭ taḥqīqun ‘abdu al‘alīmi ‘abda al‘aẓīmi al-bstī almadīnatu almunawwaratu maktabatu al-dāri
36. al-‘uqyly muḥammada bn ‘umarin (1404h- 1984m). al-ḍu‘afāʾa alkabīra ṭ taḥqīqun ‘abdu al-m‘ṭy ʾummayni ql‘jī bayrūtu dāru alkutubi al‘ilmiyyati
37. al-fasaī sufyāna bn ya‘qūbin (1401h). alma‘rifata wa-al-tārīkha ṭ taḥqīqun ʾakarrama ḍīāʾu al‘umariyyi bayrūtu muʾassasatu al-risālati
38. alqushayriyyi muslima bn alḥujjāji (d t aljāmi‘a al-ṣaḥīḥa d ṭ bi‘ināyati muḥammadi fuʾādi ‘abdi albāqiyyi bayrūtu dāru ʾiḥyāʾi al-turāthi al‘arabiyyi
39. al-klābādhy ʾaḥamida bn muḥammadin (1407h). rujjāla ṣaḥīḥa albukhāriyyi ṭ taḥqīqun ‘abdu al-lhi al-laythiyyi bayrūtu dāru alma‘rifati

40. al-mubārkfwry muḥammada bn ʻabdi al-Raḥmāni (d t tuḥfata alʾaḥwadhiyyi sharaḥa sananu al-tirmidhiyyi d ṭ bayrūta dāru alkutubi alʻilmiyyati
41. ibna muʻayyanin yaḥyā (1408h- 1988m). suʾālāti ibni al-jnyd ṭ taḥqīqun ʾaḥamida muḥammadu nūri sayfin almadīnatu almunawwaratu maktabatu al-dāri
42. ======. (1399h- 1979m). tārīkha ibni muʻayyani riwāyata al-dawriyyi ṭ taḥqīqun ʾaḥamida muḥammadu nūri sayfin makkatu almukarramati markazu albaḥthi alʻilmiyyi wảiḥyāʾi al-turāthi alʾislāmiyyi
43. ilmizī yūsf bn ʻabdi al-Raḥmāni (1400h- 1980m). tahdhība alkamāli fī ʾasmāʾi al-rujjāli ṭ taḥqīqun bishārin ʻawwādi maʻrūfi bayrūtu muʾassasatu al-risālati
44. ibna manẓūrin muḥammada bn mukarramin (1990m). lisāna alʻurbi ṭ bayrūta dāru ṣādiru
45. ibna nuqṭati alḥanbaliyyi muḥammada bn ʻabdi alghaniyyi (1408h). al-taqyīda limaʻrifati rūāta al-ʾsānyd ṭ taḥqīqun kamālu yūsf alḥūta bayrūtu dāru alkutubi alʻilmiyyati
46. ʾabū naʻīmi alʾaṣbahāniyyi ʾaḥamida bn ʻabdi al-lhi (1405h). ḥalliyyata alʾawlīāʾi ṭ bayrūta dāru alkitābi alʻarabiyyi

The Reasons for limited narrations from some Sheikhs and its impact among Al-Muhaditheen

Said Mohamed Bouana

College of Shari'a and Islamic Studies - Yarmouk University

Irbd - Jordan

Abstract:

This research aims to study the issue of limited narrations from some sheikhs in terms of their causes, and effects among Al-Muhaditheen. Therefore, the researcher adopted the inductive and deductive approaches to identify these reasons, and their resulting effects.

After broad and accurate cheeking of the authenticity of interpretation of the narrators' books, this study revealed that limited narrations from some sheikhs is due to religious, scientific, methodological, health, psychological, temporal, spatial, or professional reasons. This is due to the condition of the sheikh himself, and some of reasons are related to the situation of the narrator.

The study also found that limited narration from some sheikhs is generally a positive matter because it has a clear effect that contributes to ridding the narration of any error or defect. The study also showed some negative effects on the narrator who has limited Narrations or the narration itself.

Keywords: limited Narrations, Al-Muhaditheen, narration, narrators.